جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

المؤسسة الدبلوماسيَّة الجزائرية بين إشكالـيَّة الحفاظ على الثوابت وتحدّي ضرورات التفعيل !؟

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

فرع: قانون عام

تخصص: القانون الدولي العام

من إعداد الطالب:

- سعيدي عزيز

تحت إشراف الدكتور:

- بويحي جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتورة: بومعزة نوارة، أستاذة محاضرة قسم "ب".....رئيسًا
الدكتور: بويحي جمال، أستاذ محاضر قسم "ب" .....مشرفًا ومقررًا
الدكتورة: مقداد فتيحة، أستاذة محاضرة قسم "ب".....ممتحنًا

السنة الجامعية: 1442/1441هـ الموافق ل: 2020/2019م

تاريخ المناقشة: 19 /2020/10

بسم الله
الرحمن
الرحيم

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

"لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (8) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (9)"

الآية: 8 و9 من سورة الممتحنة.

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره على أن وفقني لإتمام هذا العمل.

ثم بعد ذلك، أتقدم بالشكر إلى **"الدكتور بويحيى جمال"** الذي سخره الله تعالى للإشراف على هذا العمل بالمتابعة والتدقيق -جعل الله كل ذلك في ميزان حسناته-

ثمّ أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

كما أشكر الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بمناقشة هذه المذكرة

شكراً...

سعيدي عزيز

إهداء

أهدي ثمرة مجهودي هذا إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما في كل خير.
إلى كل العائلة والأصدقاء والأحِبّة.

سعيدي عزيز

تنويه(*)

⬇

نص بيعة الأمير عبد القادر في 27 نوفمبر 1832م

اجتمعت القبائل الجزائرية بوادي فروحة في سهل غريس قرب معسكر (غرب البلاد) وبايعت الأمير عبد القادر. كان ذلك عند شجرة "الدردار" تيمنا ببيعة الرسول ﷺ تحت "الشجرة" ووقعت المبايعة يوم 3 رجب 1248 الموافق ل 27 نوفمبر 1832. تمت البيعة العامة، ولقبه والده بـ"ناصر الدين" واقترحوا عليه أن يكون سلطانا ولكنه اختار لقب الأمير.

و كان هذا نص البيعة :

•[[-"الحمد لله، و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم أما بعد، اعلموا معاشر العرب والبربر أن الإمارة الإسلامية و القيام بشعائر الملة، المحمدية قد آل أمرها الآن إلى ناصر الدين، السيد عبد القادر ابن محي الدين ، وجرت مبايعتهم على ذلك، من العلماء و الأشراف والأعيان في معسكر، و صار أميرا لنا و متكفلا بإقامة الحدود الشرعية. وهو لا يقتفي آثار غيره، لا يحذوا حذوهم، و لا يخصص لذاته مصاريف زائدة من الحاجة،كما الغير يفعله، و لا يكلف الراعية شيئا لم تأمر به الشريعة المطهرة و لا يصرف شيئا إلا بوجه الحق، و قد نشر راية الجهاد و شمر على ساعد الجد لنفع العباد و عمران البلاد. فمن سمع النداء فعليه بالسعي لتقديم الطاعة و أداء البيعة لإمام منكم،فاعلموا ذلك، و بادروا بامتثاله،و لا تشقوا العصا و يذهب بكم الخلاف إلى ما لا خير لكم فيه دينا و أخرى-"]]•

https://ar.wikisource.org/wiki/

•"[أعتقد أنه إن كان من واجب مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية -وهو أوجب الواجبات المقدّسة، الواقعة بالفعل لا محّالة عليها- أن تدافع على الوثائق والأدبيات التي كانت وراء تأسيس وقيّام الدولة الجزائرية الحديثة؛ فإنّ وثيقة بيعة الأمير عبد القادر تأتي على رأسها وفي مطلعها؛ ذلك أنها قائمة على الشريعة الإسلامية الغرّاء - وهذه بيضاء لا نرتضي سواها - من جهة؛ وجامعة لأطياف الشعب الجزائري من جهة أخرى (وهذا هدي نبوي كذلك)؛ فخاطبتهم جميعا عربا وبربرا؛ مُجسدّة بذلك الوحدة الرّبانية المنشودة في الإسلام؛ والتي هي أوثق عرى التجمعات والاتحادات؛ قال تعالى في مفهوم المبدأين المتقدمين"]•"1"، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

•[شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ]• الشورى/ (13)

(*)-1- د/ بويحيى جمال

قائمة بأهم المختصرات

أولاً: باللغة العربية:

- **ص:** صفحة
- **ص.ص** : من الصفحة إلى الصفحة
- **د.س.ن:** دون سنة نشر
- **د.ع** : دون عدد
- **ج.ر.ج.ج.د.ش:** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- **الو.م.أ:** الولايات المتحدة الأمريكية

ثانياً: باللغات الأجنبية:

- **P** : page
- **PP** : de la page à la page
- **Op.cit** : (Opère Citato), Signifie, **O**uvrage **P**récédemment **Cit**é
- **NEPAD** : **Ne**w **P**artnership for **A**frica's **D**evelopment
- **GATT** : **G**eneral **A**greement on **T**ariffs and **T**rade
- **AFRICOM** : United States **Afri**ca **Com**mand
- **POLISARIO:** Frente **Po**pular **Li**beracion de el **Sa**guia hamra y**Rio** de oro

مـــــقدمـــــة

مـــــــقدمـة

يعتبر موضوع التواصل بين الأشخاص والكيانات المحليّة والدوليّة موضوعًا متأصّلًا في شمال أفريقيا عبر الزمن، سواء في جلسات الصلح التي كانت تتم على مستوى محدود استنادا لنزعة دينية و / أو عرفية، كوّنت مع تراكم التجارب مُمارسات أصبح يستند إليها كإطار لفض النزاعات خصوصًا لدى القبائل المتنازعة.

ونتج عن تنامي هذا الرصيد الحضاري بُعدًا تجاوز الطابع المحلّي إلى الجهوي، استمدت منه الأشخاص المعنوية مرجعيتها في ذلك، ومنها الدولة الجزائرية التي أصبحت فيها هذه الأعراف سلوكيات لمؤسسات منظمة، فأصبح العرف فيها ينتسب إلى المؤسسة ذاتها، وليس إلى الجهة التي كانت وراء إنشاءه، ومنه أضحى يُطلق عليه اصطلاح "العرف الدستوري" و/أو الدبلوماسي و/أو الرئاسي إلى غير ذلك.

ساهمت-بعد ذلك- عِدّة مُعطيات في توسيع دائرة هذه الأعراف المنسوبة للدولة الجزائرية، أهمها الموقع الإستراتيجي الذي تحوزه الدولة نفسها من جهة أنّها بوابة لأفريقيا، ومطلّة على البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن أهميّة انتماءها إلى الفضاء الإسلامي، ثُمّ المُعطَى الاقتصادي والثروات التي تزخر بها، وهو ما يسمى في العرف الدبلوماسي بالبعد الجيو- إستراتيجي، كما لا يغفل في هذا المقام الحركية التي عرفتها الجزائر بفعل تعدّد وتواتر الحركات الاستعمارية على المنطقة (إسباني،فرنسي بالخصوص)، وأفعال المقاومة التي عدّت من بين أشهر حركات الجهاد المُقدّس في العالم (الثورات)، (ثورة التحرير الوطني 1954-1962)، إلى جانب ثورة الفيتنام، والتي أصبحت مبادئها تدرّس في جامعات عالمية.

كل هذا أدّى إلى تَشَكّل معالم المؤسّسة الدبلوماسية الجزائرية،والتي كونت لنفسها مدرسة خاصة أصبحت إطارًا ومرجعًا يُستشار في الأزمات الدولية، إمّا عن طريق الوساطة، أو بمبادرة المساعي الحميدة، حتى أنّها سجّلت لنفسها نقاطًا جدّ إيجابية

حيّال أزمات دولية كانت مستعصية كالأزمة بين العراق وإيران، الهند وباكستان، إيريتيريا وإثيوبيا، أزمة مالي مؤخرًا(...).

غير أنّ المُستقرأ للممارسة الدبلوماسية الجزائرية يجد أنّها عرفت تراجعا ملحوظًا يكاد يكون الى حدِّ التلاشي بفعل أزمات داخلية عرفتها الدولة الجزائرية، منها؛ أزمات أمنية وأخرى مؤسساتية،سياسية ودستورية، فضلًا عن تحوّلات متسارعة في المبادئ ذات الصلة بموضوع الدبلوماسية على المستوى الدولي، ومنه تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين اثنين:

أمَّا الأول فيرمي إلى التعريف بأهم مرتكزات هذه المؤسسة العريقة ذات الصيت العالمي.

وأمّا الثاني فنحاول من خلاله تسليط الضوء على الاختلالات وراء انحصار الفعل الدبلوماسي الجزائري.

ومنه تعترضنا الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن القول بإمكانية مواكبة ثوابت الدبلوماسية الجزائرية للمتغيّرات الدولية؟!

لغرض محاولة الإجابة على الإشكالية –أعلاه– اعتمدنا التقسيم الثنائي لهذه المذكرة، بالشكل الذي نبحث فيه مجالات التّأثير الإيجابي لمؤسسة الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الدولي والإقليمي **(فصل أول)**، لنعرج بعد ذلك لبحث التأثيرات السلبيّة للتحولات الدولية، والتي أدّت الى انحصار الفعل الدبلوماسي الجزائري **(فصل ثان)**.

انتهجنا –لأغراض هذه الدراسة– عدّة مناهج علمية اقتضتها طبيعة الدراسة، منها المنهج التاريخي لتتبع حقائق تاريخية متعلقة بموضوع الدبلوماسية، فضلًا عن المنهج الوصفي لوصف وقائع بعينها، وأخيرًا المنهج التحليلي والنقدي الذي استحضرناه

في مناقشة وتحليل إمّا مواقف متعلقة بالفعل الدبلوماسي أو تصريحات والرّد عليها بما يناسب الوضع.

لا يفوتنا أن نشير أنّه خلال إنجازنا لهذه المذكرة صادفتنا العديد من الصعوبات في ظل انتشار وباء كوفيد -19- ، والذي صُنِّف- من طرف منظمة الصحة العالمية- على أنّه جائحة عالمية أصبح حدثًا يُؤرّخ من مُنطلقه، هذا الأخير أثّر علينا - كما أثّر على غيرنا - من جهة استشارة المراجع الورقية والتي استعضنا عنها قدر الإمكان بالمراجع الإلكترونية في ظل غلق الجامعات والمكتبات وتوقف وسائل النقل.

لكن رغم ذلك يبقى الإيمان بالله الدّافع القوي "المفترض" لأيّ باحث لتجاوز مختلف الصّعوبات والعراقيل التي تواجهه.

الفصل الأول

التأثير الإيجابي لثوابت مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الدولي والإقليمي

الفصل الأول

التأثير الإيجابي لثوابت مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الدولي والإقليمي

عُرِفَت الجزائر قبيل الاستقلال وحتى نهاية الألفية الماضية – وإن سجلت تراجعا في آخر عشر سنوات منها – بمؤسستها الدبلوماسية التي استطاعت بواسطة الثوابت التي تقوم عليها أن تكون مرجعا في عديد المناسبات لحل نزاعات دولية وإقليمية كثيرا ما كانت مُستعصية.

ومما ساعد في هذا المجال التوافق النسبي للمبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية مع كثير من المعاهدات والمواثيق ذات المرجعية الدولية، منها؛ ميثاق الأمم المتحدة، مجموعة دول عدم الانحياز، مجموعة دول المؤتمر الإسلامي، الإتحاد وقبله الوحدة الإفريقية، جامعة الدول العربية وغيرها، هذا فضلا عن صكوك دولية أخرى عامة وخاصة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمسائل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وقواعد اللباقة والأخلاق الدولية المرعية.

ومنه فإننا سنقوم بدراسةٍ لأهم المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية(**مبحث أول**)، لنستعرض بعدها أهم الممارسات الإيجابية لمؤسسة الدبلوماسية الجزائرية دوليا وإقليميا (**مبحث ثانٍ**).

المبحث الأول

في أهم المبادئ التي تقوم عليها مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية

نقتصر بالبحث– تحت العنوان أعلاه – في أهم منظومتين خارجيتين[1] أثرتا تأثيرا بالغا في المبادئ التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية قُبيل وغداة الاستقلال، والتي بموجبها دخلت في انسجام وتوافق مع البناء القانوني الدولي بما يحويه من نصوص قانونية وقواعد اللباقة والأعراف والأخلاق الدولية المرعية، لعل أوّلها: تلك المبادئ المستمدة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة **(مطلب أول)**، أما ثانيها: فهي تلك المبادئ التي قامت عليها دول عدم الانحياز، والتي تعتبر في حدّ ذاتها إطارا قانونيا خاصا ومتميزا عن الإطار المنبثق عن هيئة الأمم المتحدة **(مطلب ثانٍ)**.

[1] وصفناهما بأنهما وثيقتين خارجيتين، لأن هناك وثائق داخلية أثرت بشكل مباشر في التوجه الدبلوماسي الجزائري، وهي على العموم مخرجات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وبيان أول نوفمبر 1954، وكذا ميثاق طرابلس 1962.

راجع في ذلك:

بزاق فضيلة، لونيس ليلى، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بوتفليقة ومحمد السادس (1999–2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص41.

المطلب الأول

في أهم مبادئ الأمم المتحدة التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية

انضمت الجزائر لهيئة الأمم المتحدة غداة الاستقلال مباشرة [1]،متبنية مبادئها التي جسدتها في دساتيرها المتعاقبة: 1963، 1976، 1989، 1996، ويمكن إجمالها فيما يلي: مبادئ تتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كقاعدة عامة، إلا ما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها **(فرع أول)**، فضلا عن مجموعة من المبادئ الأخرى المتعلقة بالتعاون الدولي في كافة المجالات بما فيها تسوية النزاعات بالطرق السلمية **(فرع ثانٍ)**.

[1] تعد الفترة الممتدة بين 1955 و1962 بمثابة إنتصار الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية، حيث طرحت قضيتها لأول مرة في الأمم المتحدة كحركة تحررية، تسعى إلى تحقيق الاستقلال. وبعد الاستقلال استطاعت الجزائر أن تحرز إنجازاً آخر تمثل في الانضمام الفعلي كدولة عضوة في الأمم المتحدة في 08 أكتوبر 1962، تشارك بوفودها وتصنع قراراتها وتسمع صوتها أمام العالم، وأصبحت تملك حق التصويت والتزكية.

ولمزيد من المعلومات والتفاصيل حول انضمام الجزائر لهيئة الأمم المتحدة، راجع:

- **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، دور الجزائر في حركات التحرر (الرئيس هواري بو مدين نموذجا 1965-1978)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي بونعامة، عين الدفلى، 2017، ص62.

MAHIOUAhmed, l'Algérie et les organisations internationales, Annuaire Français de-droit international, Volume 28, Centre national de la recherche scientifique, 1982, pp. 127-145. Article publier sur le site :

https://www.persee.fr/doc/afdi_006-3085_1982_num_28_1_2485

Consulter le : 31/08/2020 a 22:35

الفرع الأول

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ذات العلاقة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نبحث تحت هذا العنوان القاعدة العامة المتعلقة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول **(أولا)**والاستثناء المترتب عنه؛ المتمثّل في مبدأ التضامن مع حق الشعوب في تقرير مصيرها؛إمّا في إطار المبادئ العامة للأمم المتحدة،أو في إطار طلب من الدولة المعنية ذاتها**(ثانيا)**.

أولا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2 فقرة 7 على أنّه:

"ليس في هذه الميثاق ما يسوغ لـ"الأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع."[1]

ومثلما هو ظاهر في نص المادة أعلاه فإنّ الميثاق ينصّ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعتبر الجزائر ضمن الدول الملتزمة به والداعمة له، ولهذا فإن

[1] المادة 2 الفقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المصادق عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيّز النفاذ في 24 أكتوبر 1945، انضمت الجزائر إليه في 08 أكتوبر 1962 (والذي أصبح يعرف بيوم الدبلوماسية الجزائرية) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1754، (د.17)، الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 1962.

التقيّد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الأخرى وعدم التدخل فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار.[1]

وكما ذكرنا فإن الدبلوماسية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة لها واحترام استقلالها، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ بوجود دعامتين ضامنتين له؛ أما الأولى فتتعلّق بالامتناع عن استعمال القوة والتهديد بها ضدّ سلامة الإقليم والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، وأمّا الضمانة الثانية فترجع إلى الاعتراف بالدولة المجاورة، لأن الاعتراف بها يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيّانها المعترف به، ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[2]

ثانيا: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

صادقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 14 ديسمبر 1960 بالإجماع على القرار رقم1514[3] الذي كرّس حرية الشعوب في تقرير مصيرها، وأصبح هذا القرار يمثل مُنعرجا تاريخيا في العلاقات الدولية، ويؤكّد هذا القرار على أن تفاقم النزاعات الناجمة عن إنكار حرية تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي.[4]

ويعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرّر قصد تقرير مصير شعوبها عنصرا إضافيا وفق التصوّر الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، كما يسند هذا

---

[1] **عبرو ميمون**، الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص53.

[2] **المرجع نفسه**،ص53.

[3] راجع في ذلك: **الموقع الرسمي للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة:**
https://www.un.org/ar/decolonization.shtml ، تم الاطلاع عليه في: 2020/09/05. 23:15

[4] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص66.

المبدأ إلى نضال الجزائر الطويل ضدّ الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير المصير قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر.[1]

وتقرر المادة 30 من الباب الأول في الفصل الثالث من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيها ما يلي:

"**الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضدّ كل تمييز عنصري.**"[2]

ومن خلال نصّ المادة يتّضح لنا موقف الجزائر من حركات التحرر، وذلك من خلال ممارستها لهذا المبدأ في عدّة قضايا، فدعمت الشعب الصحراوي أو ما يعرف بحركة "**البوليساريو-Polisario**"[3] في تقرير مصيره، كما مارسته مع موريتانيا

---

[1] **العايب سليم**، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص31.

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد 76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996، ص06، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02-03، المؤرخ في 10 أفريل 2002،ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002، ص13، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد63، الصادرة في16 نوفمبر 2008، ص08، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد14 الصادرة في 7مارس 2016.

[3] **البوليساريو-Polisario:** هي اختصار لاسم الجبهة باللغة الاسبانية المكون من الحروف الاولى لجملة"الجبهةالشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب"، والتي تعني باللغة الاسبانية " Frente **Po**pular de **Li**beracion de el **Sa**guia Hamra y **Rio** de Oro/". راجع في ذلك: الموقع الالكتروني **ويكيبيديا** "**Wikipédia**": https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ تم الاطلاع عليه في: 2020/09/05. 10:38.

عندما أرادت دولة المغرب احتواءها، مثلما فعلت أيضا مع تونس ضدّ التحرشات الأجنبية عليها.[1]

الفرع الثاني

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ذات العلاقة بمبدأ التعاون الدولي

يعتبر مبدأ التعاون الدولي مبدءًا مهماً في نظام الأمم المتحدة على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية **(أولا)**، كما له امتداد آخر في حالة التوترات الدولية وهو العمل على فض وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية **(ثانياً)**

أولا: مبدأ التعاون الدولي في مسائل التنمية

سعت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 إلى إيجاد سبل التعاون مع الدول المستقلة حديثا، حيث يعتبر مبدأ التعاون عامل توازن لها، ويقوم هذا المبدأ على بعث تعاون ثقافي أو جهوي لصالح أطرافه عبر الحدود، عن طريق إيجاد صيغ التشاور والحوار قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين أو أكثر، ويشمل كذلك على إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض.[2]

وقّعت الجزائر على جملة من الاتفاقيات تطبيقا لهذا المبدأ منها اتفاقيات الإخاء والتعاون مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب في نهاية الستينات، وقد تجلى تطبيق هذا المبدأ بصفة كبيرة بين الجزائر وتونس وارتكزت جهود البلدين على تنمية الوحدات

---

[1] **العايب سليم**، المرجع السابق، ص. ص31-32.

[2] **عسلوج هنية**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة (دراسة في الأداء)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013، ص24.

الصناعية المتواجدة في المنطقة الحدودية للبلدين، مع انجاز مشاريع صناعية أخرى في إطار مخطط تنمية هذه المناطق[1]، ففي ميدان الطاقة تمّ انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس، وتمّ تمديد هذا المشروع ليشمل المناطق الغربية من ليبيا عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تمّ إنشاء تسعة شركات جزائرية تونسية ذات اقتصاد مختلط.[2]

ثانيا: *مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية*

وفقا للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، فإنّ كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك إشكالات ونزاعات، ولذلك فإنّ مبدأ الامتناع عن استعمال القوة له دوره في تجميد النزاعات بين الدول ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها،كما جاء في المبدأ الثاني ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والتحكيم وغيرها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[3]

عُرفت الجزائر بموقفها القاضي بنبذ استعمال أي شكل من أشكال القوة حتى قبل أن تصبح دولة مستقلة أي في ظل الثورة التحريرية، كما كانت تدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواءً في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية.[4]

ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية، فقبل الاستقلال أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي

---

[1] **المرجع نفسه**، ص25.

[2] **العايب سليم**، المرجع السابق، ص30.

[3] **عبرو ميمون**، المرجع السابق، ص53.

[4] **العايب سليم**، المرجع السابق، ص33.

حيث اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "فرحات عباس" مع "الحسن الثاني" على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومنذ الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع المغرب وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينهما إلاّ أنّه كان ناتجا عن اجتياح القوات المغربية الأراضي الجزائرية.[1]

رغم ذلك فإنّ الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، التي لم يمض على إنشائها سوى شهور قليلة فقط،بُغية حل النزاع الحدودي مع المغرب، ويدخل هذا ضمن تفعيل الحلول السلمية لمُعالجة النزاعات البينية بين دوّل الجوار.[2]

كما تجدر الإشارة إلى المبدأ الخامس للدبلوماسية الجزائرية والمتمثل في:

مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: حيث أن الجزائر كانت ترى أن التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار للمبادئ التي أتت بها الثورة التحريرية، وترى أيضا أن ترسيم الحدود ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار.[3] فضلا عن ذلك هو المبدأ المعمول به دوليا على نطاق واسع.

ويتجلى مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار في الدفاع عن السيادة الكاملة للجزائر، وقد تبيّن ذلك منذ فترة الاستعمار حيث رفضت الجزائر تقسيم التراب الوطني في معاهدة إيفيان عام 1961، وكذا بعد الاستقلال أثناء التوسع المغربي على حساب الأراضي الجزائرية أو ما يعرف بحرب الرمال عام 1963، واستمرت الجزائر في الدفاع على هذا المبدأ إلى الاعتراف به في منظمة الوحدة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص34.

[4] **المرجع نفسه**، ص34

[3] **قبايلي باهي**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاعات الإقليمية (الصحراء الغربية نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص47.

الإفريقية سابقاً الاتحاد الافريقي حالياً سنة 1964. كما رفضت الجزائر أي تدخل خارجي في تلك الفترة قد ينعكس سلبا عن استقلالية القرار السياسي الجزائري.[1]

وقامت الجزائر بمبادرة مع المغرب من أجل وضع حدّ نهائي لمشكل الحدود بينهما حيث تمّ عقد اتفاقية "إفران" في 15 جانفي 1969، وتلتها اتفاقية "تلمسان" في 27 ماي 1970، ثمّ معاهدة "الرباط" في 15 جوان 1972، وبهذه الاتفاقيات تمّ معالجة المشكل الحدودي بين البلدين، لتلتفت الجزائر بعد ذلك إلى كلّ جيرانها من أجل الترسيم الرسمي والنهائي للحدود، فتمّ التوقيع على اتفاقية مع "تونس" يوم 06 جانفي 1970، وتلتها اتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983، كما تمّ التوقيع على اتفاقية مع موريتانيا يوم 13 ديسمبر 1983، ومع مالي في 08 ماي 1983، ومع النيجر يوم 05 جانفي 1983، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.[2]

ومن خلال هذا يتضح لنا موقف الجزائر القوي تجاه احترام وصيانة قداسة الحدود وذلك من أجل تحقيق الأمن والسلم والتعاون بين دول الجوار.

---

[1] نقلاً عن: **بزاق فضيلة، لونيس ليلى**، المرجع السابق، ص41.

[2] **العايب سليم**، المرجع السابق، ص29.

المطلب الثاني

في أهم أهداف حركة عدم الانحياز التي تبنّتها الدّبلوماسية الجزائرية

نستعرض –من خلال العنوان أعلاه– مختلف المبادئ والثوابت التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية من خلال المسلك الجزائري داخل حركة عدم الانحياز[1].وذلك قبل المؤتمر الرابع المنعقد في الجزائر 1973 **(فرع أول)**. كما نواصل استقراء أهم المتغيرات التي حدثت بعد هذا المؤتمر **(فرع ثانٍ)**.

---

[1] نشأت حركة عدم الانحياز على خلفية اشتداد التنافس الدولي بهدف فرض النفوذ، وظهور الحرب الباردة خلال نهاية الخمسينياتوبداية الستينيات، وظهور سياسة الاحلاف والتكتلات العسكرية، ونتيجة لذلك بدأت الدول حديثة الاستقلال بالمطالبة بمكانة لها في العلاقات الدولية، وابداء رغبتها في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

وكان من أبرز الأفكار والفلسفات التي ساهمت في تكوين حركة عدم الانحياز طهور محاولات للتوحيد والتضامن بين شعوب القارتين (الاسيوية والافريقية) التي كانت تعاني من ظروف استعمارية متشابهة، وهذا التضامن ظهر في البداية على شكل مؤتمرات اسيوية وافريقية قارية.

الا ان هذا التضامن لم يكن في شكل منظم وواضح الا مع ظهور الحركات التحررية التي اجتاحت المستعمرات اعقاب ح.ع.2، وبالتحديد عند نشوب النزاع الهولندي الاندونيسي (17 اوت 1945 الى ديسمبر 1949)، وازداد التضامن خلال الحرب الكورية (1950–1953)، ثم ارتقى عند ظهور الحركات الافرواسيوية. ويعد مؤتمر باندونغ 1955 اول مؤتمر تأكدت فيه فكرة التضامن الافريقي الاسيوي حيث جمع الدول المضطهدة من السياسة الاستعمارية الغربية، ونتج عنه مطالبة المؤتمرون بعدة قضايا تضمنها البيان الختامي كتأييد مبادئ حقوق الانسان ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير واستنكار التفرقة والتمييز العنصري ...

وبهدف تطوير سياسة الحياد وعدم الانحياز وتوسيع نطاقها، عقد مؤتمر بريوني في يوغسلافيا عام 1956، ويعتبر هذا الأخير حلقة وصل بين مؤتمر باندونغ ومؤتمر عدم الانحياز الأول (مؤتمر بلغراد 1961) والذي على أساسه برزت حركة عدم الانحياز.

راجع في ذلك:

- **مرزاق مختار**، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص17.
- **حفيظي نبيلة**،المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز بالجزائر سبتمبر 1973 واثاره الإقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص09.
- **FICHER Georges**, la conférence des non-alignés d'Alger, Annuaire Français de droit international, volume 19, Centre national de la recherche scientifique 1973, pp. 9-33. Article publier sur le site : https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_num_19_1_2202, Consulter le 31/08/2020. A 01:48.

الفرع الأول

تأثير مسار الجزائر في حركة عدم الانحياز على مبادئها الدبلوماسية قبل مؤتمر الجزائر 1973

كان أول ظهور للجزائر في حركة عدم الانحياز في لقاء "بوجور" بأندونيسيا في 28 و29 ديسمبر عام 1954م، حيث مثلها وفد من جبهة التحرير الوطني، وذلك لأن قيادة الثورة كانت تسعى لطرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث الساعية لتحقيق نوع من التضامن وتوحيد المواقف من الصراع الدائر بين المعسكرين في خضم الحرب الباردة القائمة بينهما، وقد تمّ إرسال وفد جبهة التحرير إلى بعض الدول الآسيوية قبل انعقاد مؤتمر باندونغ ضمّ كل من "حسين آيت أحمد" و"أحمد يزيد"، حيث تنقل الوفد بين دول "بورما، أندونيسيا، سيري لانكا، الهند وباكستان"،وحضر الوفد لقاء "بوجور".[1]

ركّز الوفد الجزائري على أهمية القضية الجزائرية ضمن البيان الختامي، وقدم لذلك مذكرة في سياق المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، إلا أن المناقشات بين وفد الجبهة وبقية الوفود لم تثمر ما كان منتظرا، إذ لم يشر البيان الختامي إلى القضية الجزائرية، وبالرغم من ذلك إلاّ أن الوفد حقق نتيجة إيجابية وهي حصوله على تعهّد بأن تمنح صفة مراقب للوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير للمشاركة في مؤتمر "باندونغ" ضمن وفد مغاربي.[2]

---

[1] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص 24.

[2] **المرجع نفسه**، ص 24.

اِنعُقد هذا الأخير في الفترة ما بين 18 و24 أفريل 1955م بمدينة "باندونغ" الاندونيسية، وضمّ 29 دولة إفريقية وآسيوية، إضافة إلى تونس والجزائر والمغرب كأعضاء ملاحظون، حيث ركز المؤتمر على عدّة نقاط أهمّها حقّ تقرير المصير، مسألة الاستعمار، مسألة السلم والتعاون الدولي، بالإضافة إلى مسألة التنمية.[1]

وتلاه بعد ذلك مؤتمر "بريوني 1956" الذي ركّز على تطوير سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وبلورتها وتوسيع نطاقها، وقد ضمّ هذا المؤتمر"جواهر لال نهرو"، "جوزيف جوسيبروزتيتو"، "جمال عبد الناصر"، حيث تمّ تناول القضية الجزائرية في هذا المؤتمر أين أعلنوا استنكارهم لأعمال الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد أكّدوا مرّة أخرى على حقّ الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.[2]

ليأتي بعد ذلك مؤتمر القاهرة في الفترة الممتدّة بين 26 ديسمبر 1957 و01 جانفي 1958، حيث أصدر المؤتمر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل حرّيتها واستقلالها، أما فيما يخص القضية الجزائرية فقد كان هذا المؤتمر فرصة سانحة لإسماع صوتها بواسطة ممثل جبهة التحرير الدكتور "محمد الأمين دباغين".[3]

وفي هذا المؤتمر أدينت السياسة الاستعمارية الموجهة ضدّ الشعب الجزائري الذي يحارب لانتزاع حرّيته واستقلاله، وصدر تصريح يدعو الدول الآفرو–آسيوية إلى مدّ يد المساعدة للقضية الجزائرية، وأجمعوا على ضرورة استقلال الجزائر، وفتح مجال التفاوض بين الطرفين الجزائري والفرنسي، كما كان من نتائج هذا المؤتمر أن 30 مارس من عام 1958م هو يوم التضامن الآفرو–آسيوي مع الجزائر.[4]

---

[1] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص. ص25–29.

[2] **المرجع نفسه**، ص. ص29– 30.

[3] **المرجع نفسه**، ص. ص30–31.

[4] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص31.

وأتى بعده مؤتمر "كوناكري" عاصمة غينيا بين 11 و15 أفريل 1960م وضمّ 70 وفدا لتمثيل القارتين، وكان "فرانس فانون" رئيسا للوفد الجزائري، واتخذ المؤتمر قرارات تتعلق بـ 22 دولة منها الجزائر، وتضمّن ذلك استنكارا قويا لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وللدول التي تقف وراء هذه السياسة، كما قرر المؤتمر تقديم الدّعم لأي دولة إفريقية أو آسيوية تناضل من أجل التحرر.[1]

إنعقد بعد ذلك مؤتمر القمة الأول التأسيسي "بلغراد" عام 1961م "بيوغسلافيا" بين 01 و06 سبتمبر 1961م، ويعتبر أول اجتماع رسمي للدول غير المنحازة باعتبار أنّ مؤتمر "باندونغ" احتل مكانة المؤتمر التحضيري القائم على فكرة تحرير الشعوب المستعمرة، أما مؤتمر بلغارد فقد تأسس على فكرة عدم الانحياز ليكون بمثابة انطلاقة لحركة عدم الانحياز.[2]

نظّم هذا المؤتمر "أحمد سوكارنو"، "جوزيف بروستيتو"، "جمال عبد الناصر"، "جواهر لال نهرو" الذين لم يقوموا بدعوة الشعوب المرتبطة بإحدى الكتلتين، فكانت الدعوى للدول غير المنحازة فقط، وضمّ 25 دولة من بينها الجزائر،وناقش المؤتمر العديد من القضايا، وتمّ إصدار قرارات جاء بها البيان الختامي في 06 سبتمبر 1961م، وهي كالتالي:[3]

-مناهضة الاستعمار والمطالبة بإنهائه.

-حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها: حيث اعتبرت الدول المشاركة كفاح الجزائر كفاحا عادلا من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال، وكذلك من أجل وحدة أراضيه بما في ذلك الصحراء، وقد تحدث الرئيس "جمال عبد الناصر" عن مذابح الاستعمار في الجزائر، موضحا أن السياسة المنتهجة من طرف حركة عدم الانحياز تشكل أملا للشعوب في تحقيق الاستقلال.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص31

[2] **المرجع نفسه**، ص32.

[3] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص.ص 33-37.

-إدانة سياسة التفرقة العنصرية في أي مكان في العالم.

-اعتبار القواعد الأجنبية التي تقيمها بعض الدول على أراضي الغير رغم معارضة الشعوب انتهاكا لحقّها في السيادة والاستقلال.

-اعتبار نزع السلاح وحظر التجارب النووية ضرورة ملحة للإنسانية.

-حق الشعوب في التصرف بمواردها وثروتها الطبيعية دون الإضرار بالتعاون الولي الاقتصادي الذي يعتمد على مبدأ المنفعة المتبادلة.

- كما سعى المؤتمر إلى إيجاد حلّ ملائم لتحقيق الانفراج الدولي بين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثمّ أتى بعده مؤتمر القاهرة في الفترة ما بين 05و10أكتوبر 1964م، ويعتبر أوّل مؤتمر شاركت فيه الجزائر بعد استقلالها كدولة كاملة السيادة بعد انضمامها سنة 1962م، حيث ناقش الكثير من المواضيع، نذكر منها:[1]

-تدعيم كفاح الشعوب المستعمرة.

-احترام حق الشعوب في تقرير المصير.

-احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.

-حل المنازعات بالطرق السلمية وعدم اللّجوء إلى القوّة وفقا للأمم المتحدة.

-نزع السلاح واستخدام الطاقة النوويّة في الأغراض السلمية وتحريم التجارب النوويّة.

-التعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين دول حركة عدم الانحياز.

[1] **حفيظي نبيلة**، المرجع السابق، ص.ص20-21.

الفرع الثاني

تأثير مسار الجزائر في حركة عدم الانحياز على مبادئها الدبلوماسية بعد مؤتمر الجزائر 1973

احتضنت الجزائر مؤتمر حركة عدم الانحياز الرابع في عام 1973م، حيث تزايد دورها بشكل ملحوظ بعد انضمامها عام 1962م وتمّ إعطاؤها شرف التنظيم تقديرا وعرفانا لالتزامها بمبادئ الحركة وأهدافها، حيث اعتبرت علامة بارزة في مسار الحركة، وقد سبق انعقاد القمة اجتماع تحضيري انعقد بالجزائر في 28 أفريل 1973م، لوضع الخطوط العريضة للبيان الذي أحيل إلى مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في العاصمة الجزائرية ما بين 02 و04 سبتمبر حيث وضع مشروع جدول أعمال القمّة.[1]

انعقدت القمّة الرابعة في العاصمة الجزائرية ما بين 05 و09 سبتمبر 1973م بنادي الصنوبر وحضرها رؤساء دول وحكومات من بينهم: "تيتو"، "أنديرا غاندي" "فيدال كاسترو" "الملك فيصل" "سلفادور آلياندي"، بالإضافة إلى مجموعة من الدول.[2]

ركّز المؤتمر على عدّة قضايا، ففي الجانب السياسي اتفق المشاركون في المؤتمر على ضرورة تصفية الاستعمار، والتأكيد مرة أخرى على حق الشعوب في تقرير مصيرها[3] والتضامن مع شعوب بلدان العالم الثالث التي تعبر عن إرادتها في النضال من أجل الاستقلال، كما درسوا باهتمام كبير وضع شعوب بلدان: جنوب إفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، أنغولا، الموزمبيق، غينيا، الرأس الأخضر التي تتعرض إلى جميع أشكال الاستغلال والقمع، وأولى المؤتمر اهتماما كبيرا لموضوع التمييز العنصري، وأصبحت هذه السياسة المناهضة للتمييز العنصري هي السمة الأساسية

---

[1] **حفيظي نبيلة**،المرجع السابق، ص 24.

[2] **المرجع نفسه** ، ص24.

[3] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص 40

لمؤتمرات حركة عدم الانحياز، كما أكد مؤتمر الجزائر على شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني[1]، كما دعا إلى مقاطعة إسرائيل، و ركز أيضا على محاربة سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية، إذ أن سياسة الانفراج الدولي يجب أن تؤدي إلى حل الأحلاف التي تعتبر وليدة الحرب الباردة.[2]

أما في الجانب الاقتصادي فقد طالب المؤتمر بإقامة نظام اقتصادي جديد أكثر عدلا من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي غير قائم على أسس جائرة، إذ أصبح لزاما على هذه البلدان أن تخوض نضالا اقتصاديا على غرار نضالها السياسي، كما أكّد المؤتمر على مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية فلكل دولة الحق في تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي التي تراه مناسبا لتنميتها ويفرض سيادتها على مواردها الطبيعية وعلى نشاطها الاقتصادي الداخلي، كما أن الأمر يعني أيضا تشييد استقلال حقيقي بالقضاء على الاحتكارات الأجنبية واسترداد الثروات الوطنية واستغلالها لصالح شعوبها، وركز كذلك على مسألة التعاون بين الدول النامية، حيث أرجعوا سبب فشل التعاون الدولي إلى مواقف حكومات بعض الدول المتقدمة[3]،والمؤسسات الدولية و

---

[1] **الصهيونية:** وهي نسبة إلى جبل قرب أورشليم في مدينة القدس يسمى: صهيون. أمّا الصهيونية كحركة فهي حركة سياسية عنصرية تدعو إلى إقامة مجتمع يهودي مستقل في فلسطين أسست على يد الصحفي اليهودي المجري "**ثيودور هرتزل**" وعقد مؤتمرها الأول في بازل سنة 1897 والذي عُرف بالبرنامج السياسي للحركة الصهيونية.

راجع في ذلك:

– **معجم المعاني الجامع (عربي–عربي)**، متوفر على الموقع الالكتروني:https ://www.almaany.com/، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/31على 13:23.

– **الصهيونية.. رحلة إقامة دولة يهودية**، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة:https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/5/29/ ، تم الاطلاع عليه في: 2020/09/05، على 15:30.

[2] **حفيظي نبيلة**، المرجع السابق، ص25

[3] **حفيظي نبيلة**، المرجع السابق، ص26

الشركات الاحتكارية التي تستفيد من سلب ثروات البلدان النامية والتي ترفض المساهمة في خلق أوضاع اقتصادية خارجية تتلاءم والإستراتيجية الدولية للتنمية.[1]

ومنه، كان يجب الدعوة إلى إصلاح النظام الدولي الاقتصادي وذلك بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على أساس العدل، أما عن النظام النقدي الدولي فقد أقر المؤتمرون بضرورة إصلاحه وأنه يجب على الدول النامية المساهمة في ذلك على أساس من المساواة، ويجب أن يكون هذا النظام شاملا وأن يتضمن استقرار الأوضاع والتدفقات التمويلية للتجارة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وحاجيات الدول النامية[2].

ونتج عن هذا المؤتمر بيانيين، الأول سياسي والثاني اقتصادي:[3]

1_التوصيات التي تضمنها البيان السياسي:

-التأكيد على دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية.

-التنديد بسياسة التمييز العنصري.

-أدان المؤتمر السياسة القمعية والعدوانية الإسرائيلية المنتهجة ضد سكان المناطق المحتلة، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية.

-طالب المؤتمر من جميع الدول خاصة الو.م.أ إيقاف دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري لإسرائيل.

-تدعيم حركات التحرر واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي لشعب فلسطين ومنحها صفة عضو مراقب في حركة عدم الانحياز.

-رفض سائر التدخلات الأجنبية من سياسية وعسكرية وجميع مظاهر الاستغلال والاستعمار، وتجنب الأحلاف والتكتلات وإزالة القواعد العسكرية.

---

[1] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص43

[2] **المرجع نفسه**، ص 43

[3] **المرجع نفسه**، ص.ص44-45.

2_التوصيات التي تضمنها البيان الاقتصادي:[1]

-تدعيم الاستقلال الاقتصادي وحق الدول في التصرف بكامل سيادتها على مواردها الطبيعية.

-حق دول العالم الثالث في تأميم ثرواتها ومراقبة النشاطات الاقتصادية التي بحوزة الشركات الأجنبية الاحتكارية.

-الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل يوازن بين مصالح الدول كلها.

-وضع برنامج للتعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

لقي هذا المؤتمر نجاحا ملحوظا وذلك بالنظر لنتائجه الداعمة للدول النامية، إضافة إلى تأثيره الإيجابي على الجزائر، حيث ازدادت وبشكل ملحوظ أهمية دور الجزائر الدولي داخل حركة عدم الانحياز، وذلك لاحتضانها مؤتمرها الرابع في 1973 الذي دعت فيه إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، كما أصبح للجزائر دور بالغ الأهمية في حل النزاعات الدولية، حيث لعبت دور الوسيط الناجح في العديد من القضايا،منها على الخصوص النزاع بين العراق وإيران لعام 1975م.[2]

---

[1] **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، المرجع السابق، ص.ص45،46.

[2] **حفيظي نبيلة**، المرجع السابق، ص31

المبحث الثاني

تأثير الممارسات الإيجابية لمؤسسة الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الدولي والإقليمي

كان لتدخلات الدبلوماسية الجزائرية سواء في إطار الوساطة التي قامت بها أو في إطار المساعي الحميدة[1] أثرها البالغ على مركز الدولة الجزائرية نفسها على المستوى الدولي والإقليمي، ومن ذلك نستقرأ أهم هذه التدخلات الإيجابية من خلال النزاع العراقي الإيراني سابقا **(مطلب أول)**، مرورا بالنزاع الإثيوبي الاريتري **(مطلب ثانٍ)**، وصولا إلى النزاع المالي **(مطلب ثالث)**

[1] **المساعي الحميدة:** هي تطوع في مهمة إصلاحية هادفة إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة بغية إيجاد أرضية مشتركة تمكنهم من مباشرة المفاوضات أو استئنافها للوصول إلى تسويةٍ للقضية العالقة بينهم، وقد استُخدِمت المساعي الحميدة من قِبل منظمة جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما كانت الحرب دائرة بينهما آنذاك.

نخلص مما سبق إلى القول بأن المحصلة النهائية للمساعي الحميدة تبقى مرهونة بإرادة أطراف النزاع إذ ليس لها قوة إلزامية في مواجهتهم، فلهم الحرية المطلقة في الأخذ بمقترحات الطرف الثالث، أو أن يرفضوا ذلك.

راجع في ذلك:

– **توري يخلف**،"تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07، عدد:02، جامعة البليدة، 2018، ص293.

المطلب الأول

الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران

تمت الوساطة في الجزائر لحل النزاع العراقي الإيراني الذي يعتبر من أبرز النزاعات الدولية التي تدخلت فيها الدبلوماسية الجزائرية،حيث وقَّع الطرفان اتفاق سلام عرف بـ" اتفاق الجزائر" وقد فاجأ هذا الاتفاق الكثير من دول العالم بما فيها بعض الدول الكبرى، وذلك بالنظر إلى العداء التاريخي الذي يكنُّه البلدين لبعضهما**(فرع أول)**، وليأتي " اتفاق الجزائر" لسنة 1975**(فرع ثانٍ)** بحل أرضى كلا الطرفين وذلك بطيّ صفحة الخلافات التي كانت بين الدولتين[1]،إلّا أن ذلك لم يدم طويلا، اذ عاد التوتر بين البلدين باندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، مما دفع بالجزائر للتدخل مرة أخرى من أجل إنهاء الحرب سنة 1982**(فرع ثالث)**.

[1] **بوعشة محمد**، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإيريترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004، ص134.

الفرع الأول

الجذور التاريخية للنزاع بين العراق وإيران

عرفت العلاقة بين البلدين على مرّ التاريخ بالتوتر والعداء، وذلك منذ العهد العثماني حينما كانت دولة العراق تحت السيطرة العثمانية،وترجع أصول الخلافات بين البلدين إلى مشكلة ترسيم الحدود، حيث بقيت مشكلة عالقة في العلاقات الإيرانية العراقية لاسيما حول السيادة الكاملة على شطّ العرب، حيث تمّ في هذا الصدد إبرام اتفاقية حول الحدود بين البلدين سنة 1937م، وفي عام 1969م قام شاه إيران بإلغاء الاتفاقية وطالب بأن يكون خط منتصف النهر هو الحدّ الفاصل بين البلدين، حيث نتج عن هذا زيادة في الخلافات مما أدى بالعراق إلى قطع علاقتها بإيران في ديسمبر 1971م، ولجأت إيران إلى احتلال المناطق الحدودية وهي "قوس الزين" وبير علي" و"الشكرة"، وفي سنة 1972م بدأ الصدام العسكري بين البلدين وازدادت حدّة الاشتباكات على الحدود، وزاد نشاط الحركات الكردية المسلحة في الشمال بقيادة "مصطفى البارزاني" الذي كان مدعَّما من طرف شاه إيران محمد بهلوي[1].

[1] **رحموني مجيد**، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص: القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017، ص 54

وبغية في وضع حد للأزمة بين البلدين ولغرض إخماد الصراع المسلح للأكراد[1]، لجأ الطرفان إلى توقيع اتفاقية سلام بعد تدخل الجزائر كوسيط بين البلدين عن طريق الرئيس السابق هواري بومدين، حيث أبرمت الاتفاقية في الجزائر سنة 1975 وسمية باتفاقية الجزائر.[2]

الفرع الثاني

اتفاقية الجزائر لسنة 1975 بين العراق وإيران

أُبرمت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران سنة 1975 على خلفية اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك " في الجزائر، حيث اتفق صدام حسين وشاه إيران عل توقيع تسوية رسمية حول خلافاتهما، وتضمنت اتفاقية الجزائر إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءً على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 المتضمن تعريف الحدود العثمانية–الفارسية، كما تمّ تحديد الحدود البحرية أيضا حسب خطّ " التالوك " (وهو نقطة خط القعر التي يكون فيها شط العرب بأشد حالات انحداره حسب ترسيم الحدود بين الدولة الفارسية والعثمانية).[3]

---

[1] **الأكراد:** هم شعب يعيشون في غرب أسيا شمال الشرق الأوسط بمحاذاة جبال "زاغروس" في المنطقة التي يسميها الأكراد "كردستان الكبرى" وهي اليوم عبارة عن أجزاء من شمال شرق العراق و شمال غرب إيران وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا، يعتبر الأكراد أنفسهم من العرق الآري، ويتواجدون –بالإضافة الى المناطق سالفة الذكر– بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا و بعض المناطق في أذربيجان و لبنان. وهناك الكثير من الجدل حول الشعب الكردي ابتداء من منشأِهم وامتدادًا الى تاريخهم، و حتى مستقبلهم السياسي، وازداد هذا الجدل التاريخي حدةً في السنوات الأخيرة و خاصة بعد التغيرات التي طرأت على واقع الأكراد في العراق بعد حرب الخليج الثانية، و تشكيل الو.م.أ لمنطقة حظر الطيران التي أدت الى نشأت إقليم كردستان شمال العراق. راجع في ذلك: موقع **ويكيبيديا**: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/، تم الاطلاع عليه في: 2020/09/06 على 02:10.

[2] **رحموني مجيد**، المرجع السابق، ص 55.

[3] **قدورة عماد يوسف**،"دراسات التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة 1972–1975)"،مجلة دراسات، د.ع، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص24.

كما جاء في الاتفاقية أيضا أنه سيتم إعادة الطرفين للأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة وأن يلتزما بإجراء رقابة مشدّدة وفعّالة على حدودهما، وذلك بغية وضع حدّ نهائي لكل التسلّلات ذات الطابع التخريبي، كما اتفق الطرفان على إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بإزالة كل العوامل السلبية التي كانت تطغى على علاقاتهما، بواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية وإنعاش التعاون المتبادل، كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بهذه الترتيبات يعد بطبيعة الحال انتهاكا لروح اتفاق الجزائر.[1]

بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجزائر لوضع حدّ الخلافات بين البلدين، إلا أن العراق وإيران لم يلتزما ببنود الاتفاقية، حيث طرأت خروقات واضحة لهذه الترتيبات مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما من جديد، وعودة الخلافات لما كان عليه الحال قبل اتفاقية الجزائر، وحال ذلك إلى إلغاء الاتفاقية واندلاع حرب بين البلدين في الفترة الممتدة بين 1980 و1988.

[1] **مهنا محمد نصر، خلدون ناجي معروف**، تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، القاهرة، 1993، ص 335.

الفرع الثالث

الوساطة الجزائرية لإنهاء الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1982

حاولت الجزائر التوسط لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية،فقد أوفد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين وزير الدولة للشؤون الخارجية حامد علوان الجبوري وعبد الحسين الجمالي وكيل وزارة الخارجية إلى الجزائر، أين التقى المبعوثان بالرئيس الجزائري آنذاك الشاذلي بن جديد الذي قال: " لقد شكلت لدينا قناعة بأن الرئيس صدام حسين يعيش في أجواء توحي بالمزيد من التصعيد ضد إيران. لا مصلحة لأي أحد في اندلاع نزاع من هذا النوع يستنزف طاقات البلدين، ويهدد الاستقرار في المنطقة وقد شعرت أن من واجبي كرئيس للجزائر أن أحاول منع التصعيد...."[1].

أرسلت الجزائر وزير خارجيتها الأسبق "محمد الصديق بن يحيى" في رحلات مكوكية بين طهران وبغداد، وفي 03 ماي 1982م، وأثناء سفر الوزير إلى طهران، تمّ اغتياله بإطلاق صاروخ على طائرته في منطقة المثلث الحدودي العراقي-الإيراني-التركي، وقد اتهم طرفا النزاع بعضهما البعض باغتياله، حيث أجرى الجانب الإيراني الجزائري التحقيقات وتبين أن الصاروخ الذي أسقط الطائرة أطلق من طائرة عراقية، وحيث تم العثور عل بقايا الصاروخ والرقم الموجود عليه في الأراضي الإيرانية، وتبين أن الصاروخ هو صاروخ سوفييتي الصنع، حيث أكد الإتحاد السوفييتي سابقًا أن ذلك الصاروخ كان جزءا من صفقة صواريخ اشتراها صدام حسين الرئيس العراقي من الإتحاد السوفييتي سابقًا.[2]

---

[1] نقلًا عن:**البزاز سعد توفيق،** النظام السياسي الجزائري وملامح التحولات الحديثة في السياسة الدولية في عهد الشادلي، السواقي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص321.

[2] **المرجع نفسه،** ص322.

بالرغم من ذلك استأنفت الوساطة برحلات قام بها مسؤولون جزائريون في مطلع عام 1983م، واستمرت بين مدّ وجزر، غير أنها لم توفق في إيجاد حل سلمي عاجل للحرب بينهما، ولم تؤدّ إلى نتيجة إيجابية.[1]

[1] **العيدروس محمد حسن**، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999، ص164.

المطلب الثاني

الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا إيريتيريا

يعتبر النزاع الذي نشب بين كل من إثيوبيا" و"إيريتيريا" بمنطقة "القرن الأفريقي" من أقدم النزاعات التي عرفتها أفريقيا **(فرع أول)**، ويعد من أبرز نزاعات القارة وذلك بالنظر إلى ضراوته وتصلب مواقف أطرافه حول المشكل موضوع النزاع. حيث ظهرت مبادرات دولية عديدة طرحتها دول " كالولايات المتحدة الأمريكية، رواندا، جيبوتي..." ومنظمات دولية إقليمية " كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية " لتسويته، غير أنها باءت كلها بالفشل، إلى أن تبنت الجزائر مبادرة التوسط بين الطرفين خلال سنتي 1999 و 2000 **(فرع ثان)**.[1]

[1] **بن ضيف الله بلقاسم**، "حدود فعالية الوساطة الجزائرية في تسوية وحل النزاعات البيندولاتية في إفريقيا (النزاع الإثيوبي- الإيريتيري 1995-2000 نموذجا)"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص 27.

الفرع الأول

جذور الصراع الإثيوبي- الإريتري

تعود جذور الصراع الإثيوبي- الإريتري إلى سنة 1930م، حينما تولى "هيلي سيلاسي" منصبه كإمبراطور لإثيوبيا، والتي انضمت إلى عصبة الأمم في السنة التالية، إلا أن غزو ايطاليا لبلاده سنة 1936م، أدى إلى نفيه إلى بريطانيا التي كانت قد اعتبرت إريتريا جزءا من المستعمرات الايطالية، ليأتي بعد ذلك تحالف إثيوبي- بريطاني وتم إعلان الحرب على القوات الإيطالية وانتهت بهزيمة هذه الأخيرة سنة 1941م، لكن لم تستعد إثيوبيا سيادتها الكاملة حتى تم توقيع الاتفاق الإنجلو-إثيوبي في ديسمبر سنة 1944م.[1]

وفي سنة 1952م ارتبطت إثيوبيا إيريتيريا باتحاد فيدرالي، غير أن الإمبراطور "هيلي سيلاسي" قام بإلغاء ذلك الاتحاد، وأعلن ضمّ إيريتيريا إلى إثيوبيا سنة 1964م مما أدى إلى قيام ثورة مسلحة في إيريتيريا لتحقيق الاستقلال، وبالرغم من ذلك فقد أصرّ الإمبراطور الأثيوبي على ضمّها لبلاده بأي وسيلة، ويعود ذلك إلى رغبته في توسيع أرجاء إمبراطوريته وإيجاد منفذ لها على البحر الأحمر.[2]

أسفر قرار الإمبراطور الإثيوبي عن دخول إثيوبيا والجماعات المسلحة الإريتيرية المناهضة لقرار ضمّ " إيريتيريا " لإثيوبيا في حروب دامية دامت لعقود من الزمن، واستمرت إلى تاريخ إعلان " استقلال إيريتيريا " عن " إثيوبيا " سياسيا في 03 ماي 1993.[3]

---

[1] **ثيغزة الزهرة**،"الوساطة الجزائرية في حلّ النزاعات في القارة الإفريقية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السابع، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 11.

[2] **رحموني مجيد**، المرجع السابق، ص37.

[3] **بن ضيف الله بلقاسم**، المرجع السابق، ص33.

تميّزت العلاقات التي كانت قائمة بين إثيوبيا وإيريتيريا (الدولة الجديدة) خلال الفترة التي تلت إعلان الاستقلال بالاستقرار والتعاون الثنائي المثمر، حيث أبرم الطرفان اتفاق تعاون ثنائي بعد الاستقلال بأشهر قليلة وتحديدا في أوت 1993، شمل مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، حيث وبموجب الاتفاق سمحت إيريتيريا لإثيوبيا باعتبارها دولة حبيسة جغرافيا استغلال "ميناء عصب" الاقتصادي الواقع في الناحية الجنوبية لإيريتيريا، إلا أن مسألة ترسيم الحدود بين البلدين بقيت عالقة[1].

وتأزمت الأمور سنة 1995 بعد إجراء الانتخابات التعددية بإثيوبيا وأسفر عن تنازع في الرئاسة بين (ملس زيناوي بصفته رئيسا مؤقتا للحكومة الانتقالية من 1991م-1995م)، وبين نيكاسو كيدادا رئيسا لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفدرالية(من 1995م- 2001م)، حيث عرفت العلاقات بين الطرفين في هذه المرحلة نوع من التوتر وعدم الاستقرار جراء السياسات والتوجهات الإقليمية الجديدة التي تبنتها إثيوبيا، لتعرف القضية بين الطرفين تصعيدا متبادلا، حيث طالبت إيريتيريا بإلحاح ضرورة ترسيم الحدود البرية بينهما لتتطور الخلافات إلى اجتياح إيريتيريا عسكريا لبعض الأقاليم الحدودية المشتركة، مما أدى إلى قيام حرب شاملة استمرت إلى غاية التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة دولية قادتها الجزائر في 18 جوان 2000م.[2]

الفرع الثاني

نجاعة الدبلوماسية الجزائرية في وضع حدّ للنزاع الإثيوبي- الإيريتري

تمكنت الجزائر أثناء انعقاد مؤتمر "واقادوقو-Ouagadougou" الرابع والثلاثين (34) لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا عام 1998 من أن تحصل على موافقة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. ص34-35.

[2] **المرجع نفسه**، ص35.

الدول الأعضاء بتنظيم واحتضان القمة 35 لهذه المنظمة على أراضيها رغم الظروف الصعبة التي كانت تعصف بالجزائر داخليا، وقد عملت خلال هذه المرحلة على الاستماع لأطروحات ومطالب كلا الطرفين بهدف بناء إستراتيجية وخطة عمل واضحة المعالم، حول كيفية حل النزاع الحدودي بينهما.[1]

عرف مسار تسوية النزاع الإثيوبي– الإريتري مرحلتين وهما:[2]

اتفاق وقف إطلاق النار في 18 جوان 2000م **(أولا)**، واتفاق السلام الشامل في 12 ديسمبر 2000م **(ثانيا)**.

[1] **بن ضيف الله بلقاسم**، المرجع السابق، ص 39.

[2] **ماحور كاتية، مزازيغ صارة**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا الإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018، ص46.

أولا: اتفاق وقف إطلاق النار (18 جوان 2000)

أوكلت مهمة الوساطة بين أطراف النزاع إلى وزير العدل آنذاك "أحمد أويحيى" تمثلت مهمته في زيارة الدولتين المتنازعتين، وإقامة محادثات من رئيسي الدولتين، حيث قام بستة جولات مكوكية[1]، باءت كلها بالفشل وذلك بسبب تعنّت الطرفين، إلى غاية الجولة السابعة(07)، التي كلّلت بالنجاح بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك بتوقيع اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار في 18 جانفي 2000م.[2]

غير أن المواجهات العسكرية عادت من جديد بين طرفي النزاع بعد مرور أيام فقط من الاتفاق، وكانت أكثر حدّة وضراوة، وبالرغم من ذلك استأنفت المحادثات من جديد لينتج عنها صدور قرار بوقف إطلاق النار في 18 جوان 2000م، سمي بـ "اتفاق وقف إطلاق النار" تحت إشراف الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة".[3]

---

[1] **الدبلوماسية المكوكية (Shuttle Diplomacy)**: مصطلح لأسلوب في إجراء المفاوضات بين طرفين متحاربين يتعذر لقائهما مباشرة، فيناقش الوسيط ويجري الحوار مع كلا الطرفين المتنازعين بالتوالي، بهدف الوصول الى تسويات مؤقتة وجزئية، تقود في النهاية إلى توفير شروط التوصل إلى مراحل متقدمة في التسويات السياسية، ويعتمد هذا الأسلوب على سرعة الحركة، وشرح مواقف كل طرف إلى الطرف الأخر في النزاع. واقترن هذا التعبير بأسلوب **هنري كيسنجر** (كاتب الشؤون الخارجية الأمريكي سابقًا) في وساطته لفض الصراع العربي الإسرائيلي إثر اندلاع حرب أكتوبر عام 1973.

راجع في ذلك: **مختارات من المصطلحات السياسية**، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://moqatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/Political/s.doc_cvt.htm

[2] **ماحور كاتية، مزازيغ صارة**،المرجع السابق، ص46.

[3] **المرجع نفسه**، ص46.

ثانيا: اتفاق السلام الشامل (12 ديسمبر 2000)

ألزم اتفاق وقف إطلاق النار كلا الطرفين بإنهاء العمليات القتالية، وأكّد الأطراف من جديد أيضا قبولهم لاتفاق الإطار الخاص بمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا وبمُخرجات تنفيذه، وتضمّن الاتفاق طلب الطرفان من الأمم المتحدة أن تنشأ قوات حفظ السلام للمساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق. حيث أسفرت هذه المحادثات عن توقيع اتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 في الجزائر بين إثيوبيا إيريتيريا، والذي وصفه الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان" آنذاك بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا آخر أو سنة أخرى أو يوما آخر من الصراعات."[1]

وقال الأمين العام أيضا: " أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عازمان على العمل بشكل وثيق بين الطرفين لضمان تنفيذ اتفاق 18 جوان 2000، والاتفاق الذي وقع اليوم بحيث يمكن تحقيق السلام الدائم وبدأ العمل في إعادة الإعمار"، وأكد أيضا أن بعثة الأمم المتحدة سوف تنجز مهامها بسرعة، وأن لديها مهمة يجب القيام بها وستقوم بها بفعالية وكفاءة.[2]

قام اتفاق السلام الشامل في إطاره العام على مبدأين أساسيين، وهما:[3]

الأول: التأكيد على ضرورة احترام الحدود الموروثة على الاستعمار، استنادا لقرار لائحة منظمة الوحدة الإفريقية رقم 14 الصادر عن قمة القاهرة عام 1964، وضرورة التزام كل طرف بالتراجع إلى حدود ما قبل اندلاع الحرب العسكرية المسلحة.

([1]) **تيغزة الزهرة**، المرجع السابق، ص15.

[2]**المرجع نفسه**، ص.15.

[3]**بن ضيف الله بلقاسم**، المرجع السابق، ص40.

الثاني: التأكيد على ضرورة تسوية النزاع بين البلدين بالوسائل السلمية والقانونية طبقا لمبادئ " الأمم المتحدة " و" منظمة الوحدة الإفريقية سابقا" ونبذ اللجوء إلى القوة العسكرية.

كما نص الاتفاق في محتوى مواده على ضرورة تشكيل لجنتين: تُعنى الأولى بمهام تقدير خسائر الحرب من الجانبين واقتراح تعويض مناسب لها، واعتماد خطة لانسحاب كل طرف من الأراضي المتنازع عليها، في حين حددت مهام الثانية في فتح تحقيق دولي لتسوية إشكالية الحدود القائمة بين البلدين عبر التحكيم الدولي.[1]

[1] **بن ضيف الله بلقاسم**، المرجع السابق، ص40

المطلب الثالث

تدخل الدبلوماسية الجزائرية لحل أزمة مالي

تشكل الأزمة المالية أهم الرهانات في منطقة الساحل وذلك بسبب تعدد الأعراق و انتشار الجماعات الإرهابية المختلفة والأسلحة وكل أشكال الجريمة المنظمة **(فرع أول)**، ما يهدد أمن واستقرار المنطقة، وبصفة خاصة أمن الجزائر وذلك بالنظر إلى طول الحدود المشتركة بين البلدين**(فرع ثانٍ)**، ولهذا تبنت الدبلوماسية الجزائرية مقاربة تعتمد على تغليب الحوار بلعب دور الوساطة من أجل تحقيق السلم والأمن في دولة مالي وفي كل أرجاء منطقة الساحل ككل **(فرع ثالث)**.[1]

[1] **لكوشة عاشور، أعوين عادل**، الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل (2005-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص76.

الفرع الأول
لمحة تاريخية عن النزاع المالي

تعود جذور الأزمة المالية إلى الفترة التي تلت الاستقلال عن فرنسا سنة 1960، وقد تعرضت مالي لعدة مشاكل واضطرابات ويرجع سببها إلى وجود تجمعات سكانية غير متجانسة عرقيا وثقافيا ضمت لبعضها البعض قسريا في إقليم دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة (النيجر، بوركينافاسو، جنوب الجزائر...)، أي أن التقسيم الجديد أتى دون مراعاة الانتماءات القبلية والعشائرية حيث لم يتم التركيز على هذه المكونات التي سبقت الاستعمار.[1]

من بين هذه الفصائل العرقية نجد ما يسمى " بالطوارق" وهم أمازيغ يقطنون منطقة تسمى " إقليم أزواد " ويمثلون 10% من سكان المجتمع المالي، وتعني كلمة " الطوارق " الرجال الزرق الملثمين الأحرار ذوي الأصول الأمازيغية الضاربة في القدم. حيث عرفت دولة مالي وتحديدا في الشمال أول تمرّد للطوارق ضد الحكومة "موديبوكايتا Modibo Kayta"عام 1962م استمر لسنة 1964م، ثم عادت الأوضاع إلى طبيعتها بعد ذلك مع وجود بعض الاضطرابات الخفيفة.[2]

في عام 1988م تأسّست الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والتي تعد أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، حيث وضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، والتي أخذت بعدها منحى سياسي بحت، ويقول "محمد أن ماما" (أحد السياسيين الماليين آنذاك): "ظهرت حركة الأزواد إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي واجهها الطوارق من قبل النظام المالي، فقد سلط عليهم أقصى

---

[1] **لكوشة عاشور، أعوين عادل**، المرجع السابق، ص76.

[2] **ماحور كاتية، مزازيغ صارة**، المرجع السابق، ص85.

مظاهر الظلم والاستبداد فقتل الأطفال والنساء وأعدم الشيوخ والعلماء وقام بإتلاف المراعي وردم الآبار ومنابع الحياة".[1]

بدأت الحركة الشعبية لتحرير الأزواد بالاتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج لتلقي تدريبات وخبرات، وعرفت الفترة الممتدة بين 1988مو1989م تشكيل أول خلايا سرية للحركة في مدن " كيدال" و"تمبكتو" في شمال مالي.[2]

وبعدها تحديدًا في سنة 1990م وقع أول صدام حقيقي بين قبائل الطوارق والجيش النظامي المالي، لتتأزم الأوضاع من جديد سنوات 2005م و 200م، وكذلك 2007م حيث عرفت مالي اضطرابات وهجمات أدت بها إلى أن تصبح مسرحا لمختلف التهديدات الأمنية.[3] وفي أواخر سنة 2011م ومطلع 2012م زاد الصراع حدة، بعد أن تمت السيطرة الكلية على عدة مدن مالية (تيساليت، كيدال، غاو، تمبكتو) من طرف التنظيمات الطوارقية (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد) بمساندة غير مباشرة من طرف حركة التوحيد والجهاد، حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خاصة بعد أعقاب الانقلاب العسكري على نظام حكم " أمادو توماني توري " في جانفي 2012م أين شكل حافزا للطوارق للمطالبة بالانفصال عن جنوب مالي دفاعا عن الهوية الطارقية الهشة.[4]

---

[1] **رحوال زينب**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي (نموذج مالي)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاوندولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص46.

[2] **المرجع نفسه**، ص47.

[3] **ماحور كاتية، مزازيغ صارة**، المرجع السابق، ص 86.

[4] **بوديسة أحمد**، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي (2011-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص89.

الفرع الثاني

انعكاسات الأزمة المالية على الأمن القومي الجزائري

لا يمكن الحديث عن أمن قومي جزائري دون ربطه بما يحدث في دول الجوار الإقليمي نظرا للارتباطات التي تجمعها بهذه الدول ونظرا للموقع الجيو-إستراتيجي الذي تحظى به الجزائر ونظرا لحدودها الشاسعة فإنها معرضة للأخطار التي تنشب في محيطها الإقليمي، ولقد شكل النزاع في مالي هاجسا حقيقيا بالنسبة للجزائر ودول المنطقة ككل من خلال تداعياته الأمنية، وبالتالي فإن أكبر تهديد خارجي للأمن القومي الجزائري منذ الاستقلال يتمثل في دخول الجماعات الإرهابية واختراقها للحدود الجزائرية إضافة إلى تزايد انتشار نشاطات الجريمة المنظمة ومشكلة اللاجئين.[1]

واجهت الجزائر تبعًا لذلك في السنوات الأخيرة ما يمكن وصفه بأكبر خطر يهدد أمنها واستقرارها من خلال الأزمة التي شهدتها مالي على إثر سيطرة الجماعات المسلحة على منطقة الأزواد شمال البلاد وتعاقبت الأحداث التي صاحبتها مع التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، ومهاجمة الجماعات المسلحة للقاعدة الغازية في "تيقنتورين" في "عين أميناس" جنوب شرق الجزائر.[2]

يُلاحظ أن كل ذلك كان له تداعيات خطيرة مست الأمن الجزائري في العمق، لهذا انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات والمسارات لوقف تداعيات النزاع في شمال مالي، أولها سياسي وذلك من خلال تفعيل دبلوماسيتها عن طريق عقد لقاءات من أجل الوصول إلى حل سلمي للنزاع حيث تركز المقاربة الأمنية للجزائر في حل النزاعات على المبادئ التي رسمتها الجزائر في سياستها الخارجية، والتي تعتبر ثابتة لا تتغير بتغير الرؤساء والحكومات، وبذلك تبنت تجاه النزاع المالي مقاربة تقوم على أساس مبدأ عدم التدخل في شؤون مالي وحل النزاع بالطرق السلمية، ثانيهما أمني

---

[1] **ماحور كاتية، مزازيغ صارة**، المرجع السابق، ص88-89.

[2] **رحوال زينب**، المرجع السابق، ص 56.

يهدف إلى منع تسلل الجماعات الجهادية إليها، ثالثهما الدعوة لتفادي تبعات الجنوح للعمليات المسلّحة التي انتشرت في الساحل الإفريقي .[1]

الفرع الثالث

الوساطة الجزائرية في حل أزمة مالي

منذ بداية تفجّر النزاع في مالي في تسعينيات القرن الماضي والجزائر تسعى بكل جهودها الدبلوماسية إلى إيجاد حل سلمي يضمن الاعتراف بالسكان الطوارق، وذلك بناءً على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وخاضت أيضا وانطلاقا من مبدأ حسن الجوار مجموعة من الوساطات الدبلوماسية المتواصلة التي ترتكز على تجسيد الموقف الجزائري الثابت القائم على عدم المساس بالحدود وحفظ الوحدة الترابية للدول، منها دولة مالي التي تعاني الانقسام بين الشمالي والجنوب ورفض الانفصال، وكذلك ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة بين الدول التي تضم قبائل الطوارق.[2]

عرف مسار تسوية النزاع المالي عدة مراحل، كانت بدايتها في تسعينيات القرن الماضي، ولعل أهمها: [3]

---

[1] **صايج مصطفى**،"التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني،الجزائر، 2014، ص11.

[2] **ماحور كاتية، مزازبغ صارة**، المرجع السابق، ص 96.

[3] **دوسن يوسف**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حاجة الأزمات الدولية (أزمة مالي نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص31.

قمة تمنراست 08 و09 ديسمبر 1990: حيث شملت كل من قادة الجزائر وليبيا ومالي والنيجر، واحتوت مجموعة من التوصيات أهمها الحد من تهميش وإبادة سكان الطوارق وتحسين أوضاعهم المعيشية.[1]

وتلاها اجتماع "غاو" في نفس السنة بالتقاء وزارات الداخلية لهذه الدول، ومع تطور الأوضاع دعت الجزائر إلى وساطة والتي تمثلت منذ البداية في المفاوضات التي انتهت بلقاء 12 ديسمبر 1990 بصعوبة وجود حل، وذلك بالنظر إلى المطالب والشروط التعجيزية للطرفين.[2]

كما تكرر ذلك في لقاء " القولية" في تمنراست سنة 1991 بحضور ممثل عن الحركة التحررية الأزوادية " إيا داغ غالي" وقائد أركان الجيش المالي " ويسهان كويلي"، بحضور وزير الخارجية الجزائري الأسبق " دمري محمد الصالح" على الاتفاق على عدة نقاط أهمها منح مناطق الشمال الحرية في تسيير شؤونها الداخلية، وتضمنت هذه الاتفاقية 13 مادة. إلا أن الانشقاق الذي حدث في الحركة أدى بالجزائر إلى الدخول في وساطة جديدة والتي توجت بالتوقيع على الميثاق الوطني المالي في بماكو في 11 أفريل1992.[3]

وأعقبه لقاء 1994 من طرف الوساطة الجزائرية كتدعيم لميثاق 1991 ليتضمن عدة نقاط أساسية والمتمثلة في (عودة اللاجئين، تفكيك القواعد العسكرية، حماية الأشخاص والممتلكات، تأمين المنطقة)، وعرفت الأوضاع في مالي حالة من الهدوء والاستقرار بعد هذا اللقاء واستمر ذلك لغاية 1998، إلا أن التوتر عاد بإخلال كلاهما بنود الاتفاقية واشتعال الاشتباكات التي دامت لسنوات، لتتدخل بعد ذلك الجزائر

---

[1] **المرجع نفسه**، ص31.

[2] **المرجع نفسه**، ص31.

[3] **دوسن يوسف**، المرجع السابق ، ص31.

مرة أخرى بطلب من الحكومة المالية وتوجت الوساطة بتوقيع اتفاق في 2006/07/04 كصمام أمان للوضع المالي.[1]

بالرغم من كل هذه الجهود تجدد النزاع في مالي، مما أدى بالجزائر إلى تعليق وساطتها لعد احترام الاتفاقية، فعاد وأحياها الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة في ماي 2008 ثم جوان 2009، ثم جانفي 2010 ولكن دون أي نتيجة تذكر.[2]

ومع تصاعد الأزمة المالية وتأزم الوضع أكثر وتحديدا في جانفي 2011، قامت الجزائر بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية لحل الأزمة، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على احترام الوحدة الترابية لدولة مالي، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل (مشكلة الطوارق، والامتداد الجغرافي الجزائري)، كل هذه الاعتبارات كانت وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية، حيث سعت إلى تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع الأمر الذي توج باتفاق وقع بالجزائر يوم 21 ديسمبر 2012م، حيث توصل هذا الاتفاق إلى تحقيق أهدافه؛ والمتمثلة في عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا التي كانت تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين، والذين تم اختطافهم في القنصلية الجزائرية بـ "غاو" شمال مالي في 5 أفريل 2012م عقب الانقلاب العسكري في مالي.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص32.

[2] **المرجع نفسه**، ص32.

[3] **غموري صافية، أعراب يمينة**، الدبلوماسية الجزائرية والتعامل مع القضايا الإقريقية (دراسة حالة مالي 2012-2016)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي زوز، 2016، ص71.

وعرفت الفترة التي تلت اتفاق الجزائر (21 ديسمبر 2012م) عودة التوترات في مالي، مما أدي بالدبلوماسية الجزائرية إلى التحرك من جديد من أجل التفاوض مع أطراف النزاع، وشهدت هذه المفاوضات خمسة جولات وهي كالتالي:[1]

الجولة الأولى:من 17 جويلية 2014م إلى 31 جويلية 2014م، تضمنت هذه الجولة المفاوضات بين الحركات المنشقة والحكومة المالية بحضور وزير الخارجية الجزائري السابق " رمضان لعمامرة" وتضمنت التوقيع على وثيقتين تحتويان خارطة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر وإعلان وقف إطلاق النار.[2]

الجولة الثانية:انطلقت في 01 سبتمبر 2014 وتضمنت الحركة الأزوادية التي تطالب بالحكم الذاتي والحكومة المالية التي ترفض ذلك لأنها تركز على نزع سلاح الأزواديين، وفي هذا الإطار لجأت قيادة الأزواديين إلى الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والوسيط الجزائري لتطلب باتخاذ قرار حاسم لحماية مسار المفاوضات.[3]

الجولة الثالثة: انطلقت المفاوضات في 13 أكتوبر 2014م حيث تم الاتفاق على وثيقة تتضمن عناصرها اتفاق سلام قدمها فريق الوساطة كقاعدة ضمت عدة مسائل سياسية ومؤسساتية متعلقة بالدفاع والأمن والتنمية والاقتصاد والثقافة والعدالة والشؤون الإنسانية والاجتماعية.[4]

الجولة الرابعة:انطلقت في 17 نوفمبر 2014م شهدت رفض الحكومة المالية مرة أخرى مقترح الحكم الذاتي واقتراح تشكيل حكومة محلية في الشمال تتكون من

---

[1] **دوسن يوسف**، المرجع السابق، ص33

[2] **رحموني مجيد**، المرجع السابق، ص51

[3] **رحموني مجيد**، المرجع السابق، ص.ص 51-52.

[4] **دوسن يوسف**، المرجع السابق، ص33.

مجالس ولائية وبلدية مع المشاركة في الأمن، وفي خضم هذه اللقاءات تم استئناف الجولة الخامسة في2015.[1]

الجولة الخامسة: شارك فيها الوزير الأول المالي وقادة الحركات الأزوادية بمشاركة وزير الخارجية الجزائري السابق "رمضان لعمامرة" وفريق الوساطة الدولية وممثلي الاتحاد الإفريقي إضافة إلى ممثلي بعثة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وتهدف هذه الجولة إلى إعطاء دفع جديد للحوار والتسوية النظامية للأزمة المالية من خلال التمسك بأحكام وقف إطلاق النار، أجمع كل الأطراف على مباشرة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي من أجل حسم المسائل السياسية.[2]

نجد عند استقرائنا للجهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية أنها قد نجحت إلى حد ما؛ وذلك في لم شمل أطراف النزاع في طاولة المفاوضات، وتحقيق تقدم من خلال الجولات الخمسة التي عقدتها في الجزائر، مما جعل العديد من دول العالم تثني بمجهودات الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع في مالي، غير أن الأزمة في شمال مالي لم تنته ومازالت التوترات والمواجهات المسلحة التي تقوم بها الجماعات الأزوادية إضافة إلى أعمال التنظيمات المسلحة المستمرة.[3]

كما تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية لم تستطع منع التدخل الأجنبي في شمال مالي الذي قادته فرنسا، إذ فشلت في منع استصدار قرار مجلس الأمن الدولي الذي يجيز التدخل العسكري الفرنسي في مالي وفتح المجال الجوي لهذه العملية. وهذا ما يُظهر التغيير الذي طرأ في تعامل الجزائر مع هذه الأزمة. حيث

---

[1] **المرجع نفسه**، ص34

[2] **دوسن يوسف**، المرجع السابق، ص34.

[3] **لكوشة عاشور، أعوين عادل**، المرجع السابق، ص 86.

برّرت ذلك بأن الرئيس المالي طلب المساعدة العسكرية الأجنبية. بالإضافة إلى أن الجزائر لا يمكنها مخافة القرار الأممي الذي يقتضي التدخل العسكري في مالي.[1]

[1] **غموري صافية، أعراب يمينة**، المرجع السابق، ص71.

خلاصة الفصل

من خلال ما تمت دراسته في هذا الفصل، يتضح لنا جليا أنّ الدبلوماسية الجزائرية قد اكتسبت –من خلال نشاطها– مكانة بين أكبر دول العالم، بالرّغم من حداثة إستقلال الجزائر كدولة كانت خاضعة من قبل للإستعمار والإستيطان.

تُعتبر المبادئ التي تقوم عليها مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية أبرز الأسباب التي جعلت النشاط الدبلوماسي الجزائري يرقى إلى أوج عطائه، ومما ساعد في ذلك التطابق النسبي لهذه المبادئ مع الكثير من المواثيق ذات المرجعية الدولية، حيث تبنت الدبلوماسية الجزائرية مختلف مبادئها من هيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى وجود تطابق كبير مع مبادئ وأهداف حركة عدم الإنحياز، إذ لكليهما هدف رئيسي يتمثل في دعم مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير؛ ورفض الإستعمار بشتى صوره ذلك من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

كما تدخّلت الدبلوماسية الجزائرية في عديدٍ من القضايا التي شهدها العالم كوسيط، وأسمعت مُقارباتها في مجال التسوية للعالم من خلال حلها لكثير من النزاعات الدّولية والإقليمية، لعلّ أهمها النزاع العراقي–الإيراني، النزاع الاثيوبي–الايريتيري، والأزمة المالية.كل هذا جعلها تكتسب دوراً ريادياً إقليمياً، ومكانةً محترمةً دولياً.

الفصل الثاني

التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية في مجال انحصار الفعل الدبلوماسي الخارجي الجزائري

الفصل الثاني

التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية في مجال إنحصار الفعل الدبلوماسي الخارجي الجزائري

عرفت الدبلوماسية الجزائرية – متأثرةً بالأبعاد الدولية لثورة التحرير الوطنية – نشاطاً ملحوظاً منذ الإستقلال سنة 1962، إذ ساهمت وبشكل كبير في حل العديد من القضايا الدولية والإقليمية التي كانت عالقة، والتي شهدت في بعض الأحيان عجزاً دولياً، الأمر الذي جعلها تكتسب المكانة المحترمة إقليمياً ودولياً.

غير أن هذا التوجه الذي إتّخذته الدبلوماسية الجزائرية لم يكن سهلًا، بل بالعكس تمامًا، إذ واجهت الكثير من المُعوّقات والتأثيرات السلبية التي أثّرت بشكل كبير على النشاط الدبلوماسي الجزائري وكانت سبباً في تراجعه وانحصاره **(مبحث أول)**، الأمر الذي جعل الجزائر أمام حتمية تفعيل مرتكزات قيام مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية، وذلك بهدف إعطاء نفس جديد للنشاط الدبلوماسي، واسترجاع مكانة الجزائر إقليمياً ودولياً**(مبحث ثانٍ)**.

المبحث الأول

أسباب انحصار الفعل الدبلوماسي الخارجي للجزائر

شهد الفعل الدبلوماسي الجزائري تراجعًا ملحوظًا بداية من أواخر الثمانينات وطيلة فترة التسعينات جراء الأزمة الداخلية الحادّة التي شهدتها الجزائر أو ما يعرف بـ"العشرية السوداء" **(مطلب أول)**، والتي شهدت تحفظ معظم دول العالم من هذه الظاهرة بفعل غموض ما كان يجري في الجزائر آنذاك وبفعل جوانب لها علاقة بالمصالح الدولية من جهة أخرى، إلى غاية وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي وجّهت بصفة لا شك فيها توجيهًا سياسيًا لإسقاط "مصطلح الإرهاب" على منظومة قانونية دون أخرى وعلى كيانات بعينها دون أخرى**(مطلب ثانٍ)**.

المطلب الأول

تأثر مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية بمرحلة العشرية السوداء (1991-2001)

واجهت الجزائر في تسعينات القرن الماضي خطر الانهيار الوطني، وأوشكت على الوقوع في كارثة كبرى، ولو أنّها كانت كارثة بالفعل جرّاء الأزمة الأمنية الداخلية التي زعزعت أمنها الوطني، والتي تعدّدت أسباب ظهورها **(فرع أول)**، مما دفع بالجزائر إلى اتبّاع إجراءات متعددة لمجابهتها والتصدّي لها **(فرع ثانٍ)**.

الفرع الأول

أسباب ظهور ظاهرة العنف المسلح في الجزائر

عرفت الجزائر اضطرابات وانتفاضات شعبية قبل انفجار الوضع الداخلي سنة 1992 بما يعرف بـ "العشرية السوداء"، وذلك بظهور أزمة داخلية لم تشهد لها مثيل منذ الاستقلال K، وقبل ذلك، اندلعت أحداث أكتوبر عام 1988، حيث شهدت اجتياح مئات المتظاهرين لشوارع العاصمة الجزائرية احتجاجًا على واقعهم ومطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وذلك بالنظر للنظام السياسي في عهد الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" آنذاك الذي اتّسم بالتعسُّف في استعمال السلطة واحتكار النشاط الحزبي من طرف جبهة التحرير الوطني، أو ما يعرف بالأحادية الحزبية، إضافة إلى البيروقراطية والتهميش والإهمال الذي شهده الشعب والذي أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة آنذاك.[1]

زاد الأمر تأزما خطاب 19 سبتمبر 1988 الذي ألقاه رئيس الجمهورية حينها أمام مكتب التنسيق الولائي المتضمن مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا حيث اعتبر من الأسباب الرئيسية لأحداث أكتوبر 1988، حيث صرح: "**لا يوجد شيء في البلاد، لا جيش، ولا حكومة ولا حزب، وعلى الشعب أن يدافعن نفسه**"، فاعتبر هذا الخطاب خطابًا تحريضيًا، وما فهمه الشعب منه هو القيام ضد الفساد والمتحكمين في الجزائر، ف"الشاذلي" في خطابه طلب من الشعب بطريقة غير

[1] راجع في ذلك: **أكتوبر 1988: ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية**، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة: https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/events/2017/5/15/ تم الاطلاع عليه في. 2020/09/16. على 12:37.

مباشرة القيام بثورة على نظام الحكم، ولم يمض أسبوعان حتى انفجر الشعب الجزائري.[1]

انطلقت شرارة الأحداث في 4 أكتوبر 1988 من حي "باش جراح" في العاصمة وكان من بدأها من تلامذة المدارس وطلاب الثانويات من خلال تنظيمهم لمظاهرات، وفي صبيحة اليوم الموالي (05 أكتوبر 1988) تطورت الأحداث لتأخذ مجراً آخراً فاتسعت رقعتها وتوسّعت لتشمل أحياء أخرى بالعاصمة، كباب الوادي، بن عكنون، الأبيار، حسين داي، بلكور وغيرها، كما امتدّت المظاهرات إلى الولايات أخرى كوهران، قسنطينة، عنابة مستغانم، سطيف وغيرها، التي عرفت فوضى عارمة وكان التخريب أساسًا موجهًا لمقرات حزب جبهة التحرير الوطني، كما شملت الأعمال التخريبية بعض الوزارات.[2]

شهدت في السادس من أكتوبر العاصمة الجزائرية وضواحيها مناوشات ومُشادّات عنيفة أسفرت على سقوط ضحيتين من أبناء الشعب في "الأبيار" إضافة إلى بعض الجرحى جراء إطلاق الرصاص على المتظاهرين من طرف الجيش، وشهدت انتشارا ضخما للجنود والدبابات في الأماكن الاستراتيجية والأحياء الشعبية في العاصمة، كما شهدت أيضا تنظيم مسيرات أخرى عرفت اشتباكات دامية نتج على إثرها عدد كبير من الضحايا إضافة إلى مئات الجرحى، كما شهدت اعتقالات كثيرة بين صفوف المتظاهرين.[3]

---

[1] **بن أعراب بشير، قارة فاروق**، أحداث 05 أكتوبر 1988 في الجزائر(قراءة في الأسباب والنتائج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص. ص14-15.

[2] **المرجع نفسه**، ص.ص 32-35.

[3] **بن أعراب بشير، قارة فاروق**، المرجع السابق، ص.ص 35-38؛

يذكر أنّ أحداث أكتوبر 1988 عرفت توجهًا آخر وذلك بدخول الإسلاميين ممثلين في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بقيادة "عباسي مدني" و"علي بلحاج" في المظاهرات في 7 أكتوبر وذلك بتنظيمهم مسيرة حاشدة يوم الجمعة انطلقت من "بلكور" إلى "باب الوادي" وشهدت صدامًا عنيفًا أسفر عن أكثر من 40 قتيلًا وعدد كبير من الجرحى، الأمر الذي دفع بالرئيس "الشاذلي بن جديد" إلى التدخل من خلال خطاب عبر التلفزيون الرسمي، إذ لمّح لتغييرات جذرية حول الانفتاح السياسي من خلال إقرار دستور جديد للجمهورية مستقبلًا يقرُّ بالتعدّدية الحزبية والإعلامية، كما تحمل مسؤولية الأحداث ونادى بملازمة الهدوء واعدًا بأنه سوف يشرع قريبا في إصلاحات في كل الميادين، ومحاسبة المتسبّبين. راجع في ذلك:

أفرزت أحداث أكتوبر 1988 عن إقرار دستور جديد للجزائر في 23 فيفري 1989 وذلك بعد استفتاء الشعب والموافقة عليه، وقد عَدَلَ هذا الدستور عن الخيار الاشتراكي وفصل الدولة عن الحزب الواحد –نظرياً– وأقرّ بشرعية الأحزاب المعارضة إضافة إلى إصلاحات أخرى شملت مختلف الميادين.[1]

خضعت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى ما عرف بالتجربة الديمقراطية لأول مرة منذ الاستقلال، والتي تمّ تجسيدها عن طريق انتخابات بلدية ومحلية تمّت في جويلية 1990، وقد عرفت نجاح "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" آنذاك.[2]

لكن سرعان ما تدخّل الجيش مدعوماً بالتيّارات التي لم يرق لها إفرازات الصندوق بإلغاء تلك الانتخابات وتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992م، وعقب ذلك حملة اعتقالات واسعة لأعضاء الجبهة ومنهم قادتها الراحل "عباسي مدني" و"علي بلحاج"، فضلاً عن الآلاف من الفاعلين في الحزب والمتعاطفين معه، كما شهدت استقالة الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" تحت ضغط المؤسسة العسكرية[3]، في الوقت الذي كان هو نفسه قد حل البرلمان قبلها بأيام وتحديدا يوم 05 جانفي 1992، فخلت الجزائر من المؤسسات المنتخبة وتمّ إحداث فراغ دستوري متعمّد، فبعد إعلان رئيس المجلس الدستوري ثبوت الفراغ الدستوري بخلو منصب رئيس الجمهورية في ظل حل البرلمان، بادرت المؤسسة العسكرية باتخاذ في صورة وقائية الإجراءات اللازمة من

– **المرجع نفسه**، ص39.

[1] **المرجع نفسه**، ص55.

[2] **باسط سميرة**، الاستراتيجية السياسية الجزائرية لمكافحة الإرهاب (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر-3-، الجزائر العاصمة، 2014، ص.ص75-76.
يذكر أنّ "االجبهة الإسلامية للإنقاذ" نجحت في هذه الانتخابات بنسبة 60% وهو ما لم يكن في الحسبان، وقد انعكس نجاح هذه الأخيرة على الشارع الجزائري حيث شهد منذ تلك الفترة عددًا من الاحتجاجات والمظاهرات مسّت عددًا من شوارع المدن الكبرى وكانت موجهة للنظام في محاولة للضغط عليه للتعجيل بالانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبالفعل توالت الأحداث إلى أن أجريت الانتخابات النيابية في ديسمبر 1991 وحققت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" نصرا كبيرا بـ 188 مقعدًا، فيما حلت "جبهة القوى الاشتراكية" ثانيًا بـ 25 مقعدًا، أمّا "جبهة التحرير الوطني" أتت في المركز الثالث بـ 16 مقعد. راجع في ذلك:– **المرجع نفسه**، ص76.

[3] **DAGUZAN Jean-François**, les relations Franco-Algériennes ou la poursuite des amicales incompréhensions, Annuaire Français e relation internationales, AFR1, Volume II, Paris, 2001, P441.

أجل حماية الأمن العمومي، وهكذا احتلّ الجيش مواقع إستراتيجية كرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومبنى الإذاعة والتلفزيون وغيرها من المواقع الحساسة.[1]

كان خبر استقالة رئيس الجمهورية من منصبه يوم 11 جانفي 1992 صادما للشعب الجزائري، واتُّخِذ كحجّة قانونية من طرف الجيش لإبطال الانتخابات، وأدّى الانقلاب السياسي وحظر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"[2]، الأمر الذي دفع بالأوضاع نحو الاحتقان والعنف المسلح بين الإخوة الفُرقاء من أبناء الشعب الواحد، ما أدى في عشرية من الزمن إلى أكثر من 200 ألف ضحية، وما بين 8 إلى 20 ألف مفقود في مأساة لا تعتبر من المفروض عادية في تاريخ الأمم، ناهيك إذا وضعت في ميزان الشرع الإسلامي الحنيف.[3]

الفرع الثاني

الإجراءات المتبعة في الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب

أدّت الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر –انطلاقًا من أحداث أكتوبر 1988 إلى غاية انفجار الوضع الداخلي 1992–2001–إلى تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري، وذلك بسبب الحصار الذي مارسه الإعلام الغربي ذو الصدى الواسع لدى

---

[1] **بالحبيب عبد الله**، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، د.س.ن، ص45.

[2] **بن أعراب بشير، قارة فاروق**، المرجع السابق، ص. ص55-57؛

تجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر في تلك الفترة عرفت عدم الاستقرار السياسي حيث شهدت فراغا رئاسيا وذلك بتعاقب عدد من الرؤساء في مدّة زمنية قصيرة (من 1992 إلى 1999) بدءًا بـ "الشاذلي بن جديد" المستقيل في 11 جانفي 1992، ليأتي بعده الرئيس "محمد بوضياف" في16 جانفي إلى تاريخ اغتياله في 29 جوان 1992، وأتى بعده "عليّ كافي" في إطار المجلس الأعلى للدولة (جويلية 1992 إلى غاية جانفي 1994)، ثم "اليامين زروال" (31 جانفي 1994–1999) سنته الأولى كانت في إطار المجلس الأعلى للدولة، وأخيرا "عبد العزيز بوتفليقة من (أفريل 1999 إلى 2019). راجع في ذلك:
– **المرجع نفسه**، ص 58.

[3] **بويحيى جمال**، الدليل لمقاربة دروس حقوق الإنسان،السنة الثانية لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص79. متوفر على الموقع الإلكتروني https://www.univ-bejaia.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020/10/04 على 21:51.

الرأي العام الدولي، والذي أدّى إلى تشويه سمعته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خطورة الوضع الداخلي للجزائر من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ازدادت حدّة جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته بعض الدول ، بسبب رفضها التعامل مع النظام الحاكم، أو الخوف من عدم قدرته على تسديد الاختلال في الميزان التجاري الثنائي، مما أدى إلى تراجع كبير في النشاط الدبلوماسي الجزائري.[1]

نظرًا لتفاقم الوضع في الجزائر وازدياد خطورة العنف المسلح استدعى ذلك تفكيرًا استراتيجيًا جديدًا لمواجهته وتفكيك الشبكات الداعمة لها[2]، حيث اعتمدت الجزائر عدّة أساليب قانونية وسياسية بحيث رأى المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار والتي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنذِّدة بالعنف والإرهاب والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسّساتها، وبعد تنصيب وزير الدفاع "اليامين زروال" في جويلية 1993، أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار "الحوار بدون إقصاء"، إلاّ أنّ سياسة الحوار لم تشمل كل الأحزاب السياسية وقد قامت هذه الأخيرة بعقد تجمع في روما شاركت فيه سبعة أحزاب سياسية تحت رعاية الجمعية الكاثوليكية Saint Egidio "سانت إيجيديو" في 1995/01/03، جاء فيه وجوب إيجاد حل سلمي للأزمة[3]، يتم فيه إشراك "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ورفع حالة الطوارئ إضافة إلى تخفيف الإجراءات الاستثنائية لكن كان نتيجة ذلك أي أثر ميداني يذكر.[4]

إزدادت الأوضاع تأزمًا سنة 1997 إذ عُرفت بالسنة الأكثر دمويّة في العشرية السوداء، وشهدت هذه الفترة تواطؤًا دوليًا كبيرًا تجاه الأزمة الداخلية الجزائرية، مما دفع بالدبلوماسية الجزائرية إلى التكثيف من جهودها في محاولة لخلق إجماع جهوي

---

[1] **العايب سليم**، المرجع السابق، ص92.

[2] **باسط سميرة**، المرجع السابق، ص107.

[3] شهدت الجزائر في 16 نوفمبر 1995 انتخابات رئاسية، وكان منصب رئيس الجمهورية لزروال بنسبة 75%، وكانت من أولوياته طرح مشروع دستور جديد للجزائر تم تجسيده من خلال دستور 1996 شمل تعديلات وإصلاحات إيجابية شملت مختلف الميادين، كما تم إصدار قانون انتخابي جديد تم على إثره تنظيم انتخابات تشريعية الهدف منها استرجاع الشرعية المفقودة للنظام السياسي الجزائري الذي فقدها في 1991 جراء إلغاء الانتخابات. راجع في ذلك: **بالحبيب عبد الله**، المرجع السابق، ص ص53- 55

[4] **بنور حورية**، أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري (دراسة حالة الهجرة الشرعية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، 2018، ص70.

وإقليمي ودولي من أجل إقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة ظاهرة العنف المسلح.[1]

سعت الجزائر بدايةً إلى توظيف دبلوماسيتها التي كانت ولا تزال دائما تتحرك وفق منطلق المصلحة الوطنية ومبادئ القانون الدولي، إذ باشرت نشاطها إقليميًا على المستوى العربي قصد تطوير موقف الدول العربية تجاه ما اصطلح عليه "الإرهاب"، وقد نجحت في تطوير ذلك لصالحها، والذي توّج بتوقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة ما يسمى "الإرهاب"، وتمت المصادقة عليها خلال الدورة 14 لمجلس وزراء الداخلية العرب والموقع عليها بتاريخ 22 أفريل 1998، ودخلت "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" حيز النفاذ شهر ماي 1999، أهم ما تضمنت الاتفاقية نبذ العنف بكل أشكاله وصوره، كما دعت الدول التي تأوي عناصر ممّا توصف "بالإرهابية" إلى الكف عن ممارسة أي نشاط دعائي من شأنه أن يهدد أمن وسلامة الدول العربية، وتضمنت في شطرها القضائي تعزيز التعاون عبر التنسيق العربي– العربي في المجال الأمني عن طريق تعزيز إمكانيات التكوين وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية فيما بينها.[2]

استمر النشاط الدبلوماسي الجزائري، فأثناء انعقاد القمّة الرابعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) في العاصمة البوركينابية "واغادوغو" عام 1998، سعت الجزائر لاستضافة القمة الموالية، وكان لها ذلك رغم تحفظ بعض الحكومات على الوضع الأمني الجزائري إذ كانت تهدف إلى استغلال انعقاد القمّة لديها لفك الحصار المضروب عليها من جهة، ومن جهة أخرى تمهيدا لإعادة انتشارها الدبلوماسي في القارة الإفريقية لإعادة تأكيد دورها الريادي قاريا.[3]

انعقدت القمّة الخامسة والثلاثون في الجزائر سنة 1999 حيث استطاعت الجزائر إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة ما يصطلح عليه"ظاهرة الإرهاب"

---

[1] **بنور حورية**، المرجع السابق، ص 74.

[2] **باسط سميرة**، المرجع السابق، ص122.

[3] **باسط سميرة**، المرجع السابق، ص123.

باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تكون الدول الإفريقية بمنأى منها، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وحمل إسم " الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب." وضمت 13 مادة، وحددت الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحة الإرهاب، منها تطوير المراقبة البرية والبحرية والجوية، والتنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة هذه الظاهرة، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد إقرارها والتصديق عليها خلال دورتي مجلس وزراء المنظمة وحكوماتها التي تم عقدها في الجزائر.[1]

في الوقت نفسه تواصلت الجهود داخليًا لإيجاد حل للأزمة خصوصًا بعد تولي "عبد العزيز بوتفليقة" منصبه كرئيس للجمهورية سنة 1999 خاصةً بعد إثراء "الوئام المدني" الذي يدعو إلى المصالحة، والذي كان منتظراً منه أن يجعل كل الجزائريين يتعايشون فيما بينهم في هذا البلد الذي ليس حكرا على تشكيلة سياسية أو أي إيديولوجية كانت، وتمّ عرض هذا القانون للاستفتاء الشعبي يوم 16 سبتمبر 1999 والذي حصل على تزكية الشعب، إذ لاقى هذا القانون نجاحًا واسعًا، وكان –بعد فضل الله تعالى– سببًا من أسباب استعادة الجزائر لأمنها واستقرارها.[2]

المطلب الثاني

تأثر الدبلوماسية الجزائرية بإفرازات أحداث 11 سبتمبر 2001

تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري تراجعًا كبيرًا بعد الأزمة الداخلية التي ضربت الجزائر، والتي دامت لأكثر من 10 سنوات كاملة، ولكن مع بداية انفراج الأزمة بدأ النشاط يعود إليها، خاصةً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 **(فرع أول)**، إذ

---

[1] **العايب سليم**، المرجع السابق، ص. ص99-101.

[2] راجع في ذلك: **من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية: المرافعات الكاملة للرئيس بوتفليقة من أجل السلم**، مقال منشور على الموقع الرسمي لجريدة النصر:
https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-10-33-2014-08-23-11-15-15 :
، تم الاطلاع عليه في: 19/ 09/ 2020. على 11:26.

بدأت تعود للساحة الدولية تدريجيًا، لتأتي الانتفاضات العربية كالصّدمة على الدبلوماسية الجزائرية، إذ أثّرت عليها سلبيًا، حيث شهدت تراجعًا مرة أخرى؛ وذلك خوفًا على الأمن القومي الجزائري من جهة وخوفًا من انتقال عدوى الانتفاضات للداخل الجزائري من جهة أخرى **(فرع ثانٍ)**.

الفرع الأول

الدبلوماسية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

عرفت الجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث مرحلة من عدم الاستقرار والأمن لمدة تجاوزت عشريةً كاملة حيث شكلت سابقة على العلاقات الدولية، مما جعل بعض الدول تتعامل مع ظاهرة العنف المسلح في الجزائر بتحفظ، وتنظر إليها على أنّها عنف سياسي ناتج عن توقيف المسار الديمقراطي، وبالتالي لا تستحق إدانة مرتكبيها، بل لابد من التعامل معهم بصفتهم معارضة سياسية؛ قد ترتكب أخطاء يمكن تبريرها باسم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.[1]

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001م انعكاسا واضحا على المجتمع الدولي بأسره، وبدأ الوعي الموجّه أو توجيه الوعي نحو مخاطر ما أطلق عليه "الإرهاب، حيث تبيَّن للدول أنّ هذه الظاهرة غير منتسبة إلى مكان معين وإن دائرتها أخذت في التوسع، وهي تعتمد على شبكات تنظيمية واسعة طالما نادت الجزائر بضرورة التعاون في تطبيق إجراءات التضييق متعددة الأبعاد على الجماعات المسلّحة من أجل ضرب بنيتها على امتداد الساحة الدولية، خاصة أن هذه الجماعات تتسم بغلبة النمط العابر للجنسيات والحدود، حيث تضم أفرادا ينتمون إلى جنسيات مختلفة لا تجمعهم سوى روابط دينية أو سياسية محددة، وينتقلون من دولة إلى أخرى متجاوزين كل الحدود السياسية، ومستفيدين من كل التسهيلات لتنفيذ مشاريعهم .[2]

ومع الأحداث المأساوية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في مُحاربة العنف المسلح الذي واجهته، حيث بدأت العديد من الدول بالاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، وسرعان ما اعتبرت خبرة معتبرة يجب الاستفادة منها، وعليه بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على التعاون الأمني

---

[1] **موساوي لخضر**، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر العاصمة، 2010، ص60.

[2] **المرجع نفسه**، ص61

مع الجزائر، مستفيدة من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة شبكات العنف المسلح في العالم، حيث دخلت في حرب شاملة دون عدو محدد ولا مكان محدد.[1]

استعانت (الو.م.أ) بالجزائر في تلك الفترة لكثير من الأسباب، من بينها كونها دولة عانت من العنف المسلح أو ما يسمى "الإرهاب" لأكثر من عقد من الزمن، وقد ارتكز تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر أساسًا على هدف القضاء على تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة الأخرى[2]، خاصة بعد زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة آنذاك لواشنطن في نوفمبر 2001م من أجل تبادل المعلومات والخبرات ومحاولة إيجاد حلول لمكافحة ما وصف"بالإرهاب" في منطقة الساحل الذي كان يهدد أمن واستقرار الجزائر، وبهذا أصبحت الجزائر أهم شريك للولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا في إطار التعاون من أجل مكافحة هذه الظاهرة[3]، حيث أقامت الجزائر على إثر ذلك مركزًا لمحاربة الجماعات المسلحة"الإرهاب" وحقّقت من وراء ذلك هدفين: الأول هو إبعاد التدخل الأمريكي والغربي بصفة عامة الذي بات يلوح بتهديدات لمنطقة الساحل والصحراء، وبالتالي استعمالها كذريعة لإقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة مما يجعل الأمن القومي الجزائري مهدداً من الجنوب سواءً كانت القواعد على التراب الجزائري أو على تراب البلدان المجاورة، خصوصا بعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية نقل مركز قيادة القوات الإفريقية AFRCOM– آفريكوم[4] إلى إحدى دول الساحل والصحراء، بحيث كانت الصحراء الجزائرية ضمن الخيارات، ولأن الهدف الخفي للولايات المتحدة الأمريكية هو تأمين منابع النفط، أمّا الهدف الثاني فهو توظيف هذا المركز من أجل خنق نشاط الجماعات المسلّحة الناشطة في الصحراء الجزائرية.

---

[1] **براهيمي مريم**، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص155.

[2] **المرجع نفسه**، ص.ص 155-161.

[3] **DAGUZAN Jean-François**, La politique étrangère de l'Algérie : Le temps de l'aventure ? Revue politique étrangère, Volume 03, Paris, 2015, PP 37-38.

[4] **آفريكومAFRICOM**-: (القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: هي وحدة مكونة من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكي وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة إفريقية باستثناء مصر، وتأسست في (01 أكتوبر 2007، وبدأت نشاطها الرسمي في 1 أكتوبر 2008 من خلال احتفال في وزارة الدفاع الأمريكية حضره ممثلون عن الدول الإفريقية في واشنطن. راجع في ذلك: الموقع الالكتروني "ويكيبديا" : https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ تم الاطلاع عليه في: 2020/09/13.على 18:02.

وللاعتبارين المذكورين رفضت الجزائر التدخّل الأمريكي الفعلي في منطقة الساحل وفضّلت التعاون دون أي تدخل عسكري في المنطقة، كما همست إلى جميع الدول الإفريقية بعدم قبول هذه القواعد على أراضيها.[1]

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي إقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة ما يسمى"الإرهاب"، وكانت عضوا بارزا في الاتفاقيات والمؤتمرات التي عقدت حول مكافحة هذه الظاهرة ، حيث ركزت الدبلوماسية الجزائرية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدّد الأطراف، ومن بين الاتفاقيات والمؤتمرات التي كان للجزائر دورًا أساسيًا فيها، نجد:[2]

-احتضان الجزائر لاجتماع الاتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002، خصص للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب وطرق تطبيق بنود الاتفاقية حول مكافحة ما يسمى"الإرهاب".

-احتضان الجزائر للملتقى الإقليمي حول "الإرهاب والجريمة المنظمة" في سبتمبر 2003 والذي دعا إلى تدعيم جهود "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة".

-كما شاركت الجزائر في الندوة الدولية "لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة" في ماي 2001 بمدريد، بمشاركة خبراء الدول الإفريقية والأوروبية بهدف إنشاء آليات للعمل المشترك لتعزيز التنمية والأمن في المنطقة المتوسطية.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا جليًا تنسيق دول العالم –بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م– مع الجزائر في إطار مكافحة الجريمة المنظمة فعادت الدبلوماسية الجزائرية على إثر ذلك إلى مكانتها وأصبحت محجًا لمختلف البعثات للاستفادة من التجربة الجزائرية في الموضوع، هذه المكانة الجديدة تزامنت مع المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية لتحسين والارتقاء بصورة الجزائر في المحافل الدولية بعد غياب دام عشرية كاملة بسبب الأزمة الداخلية.[3]

---

[1] **بن الشيخ فائزة، خنوس زبيدة**، المرجع السابق، ص,ص 17-18.
[2] **بنور حورية**، المرجع السابق، ص74.
[3] **رحموني مجيد**، المرجع السابق، ص25.

يُلاحظ أنّه وإن كان يبدو للقارئ الكريم أن مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت دافعًا إيجابيًا لعودة الفعل الدبلوماسي الجزائري تدريجيًا على المستوى الدولي، إلاّ أنّ الباحث المتوقف عند مبادئ الدبلوماسية الجزائرية والتي وجدناها متطابقةً نسبيًا مع مبادئ الأمم المتّحدة والمنظمات والهيئات الأخرى الدولية والإقليمية، يَلاحظ بأنها وجدت نفسها أمام ظرفية جديدة (تحديّات) حاملة لمفاهيم غير مألوفة وغير تلك التي استقرت في ثوابتها وقيّمها؛ كمبدأ مساندة الشعوب في تقرير مصيرها، وأعمال المقاومة التي اختلطت مع التصور الأمريكي لمفهوم "الإرهاب"، ومبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول مع التسليم بتزايد النزاعات المسلحة على حدود الجزائر، فوجدت نفسها أمام تحدٍّ جديد لم يسبق أن واجهته.

الفرع الثاني

التأثيرات السلبية للانتفاضات العربية على الدبلوماسية الجزائرية

لم يكن الحراك العربي وليد لحظة الثورة التونسية في ديسمبر 2010م، بل كان له مقدمات عديدة في معظم الدول التي واجهت حراكًا سياسيًا واجتماعيًا في 2011م، حيث بدأ الحراك العربي، أو ما يعرف بـ"الربيع العربي" لأسباب قد تكون في ظاهرها متنوعة ولكن تتلخص في كونها رغبات الشعوب في الكرامة والعدالة بعد عقود عانت فيها شعوب المنطقة العربية من الاستبداد والتهميش في كل من تونس ومصر[1]

أما في ليبيا وسوريا وعلى الرغم من أنّها بدأت بطريقة سلمية إلاّ أنها ما لبثت أن اتخذت أشكالًا من العنف وأصبحت عبارة عن حروب أهلية وطائفية وتمرد مسلح، كل هذا مَثَّل تحديًا جدِّيًا للسياسة الخارجية الجزائرية من جهة أنّها جعلت "مُتّخذ القرار" الجزائري إزاء موقف اتخاذ قرار غير اعتيادي، إذ تتقاطع المبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية مع المصالح الوطنية والإستراتيجية للبلد، فإما الانحياز إلى خيارات الشعوب مع ما في ذلك من تحدٍّ للعدوى والقفز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو مراعاة مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول مع ما في ذلك من خطر الاتهام بالانحياز للأنظمة على حساب الشعوب، ومن ثم تهديد مكاسب الدبلوماسية

[1] **غموري صافية، أعراب يمينة**، المرجع السابق، ص43.

الجزائرية وخاصة دور الجزائر وصورتها بسبب الاكتفاء بمجاراة الأحداث وعدم المبادرة بالفعل.[1]

كان لهذا الحراك السياسي العربي أثر كبير على الجزائر والذي حاز على جزء كبير من التحليلات السياسية والإعلامية التي حاولت أن تفهم التمسُّك الجزائري بمبدأ عدم التدخل في موقفها من الربيع العربي، إنه بدافع تحقيق الأمن بوصفه أول أهداف السياسة الخارجية، ويمكن للنظرية الواقعية أن تجادل بأن تشكيل دبلوماسية جزائرية تتميز بالتوجس والحذر من انتقال موجة الانتفاضات الشعبية في الدول العربية نحو الجزائر كان خيارا عقلانيًا، وذلك أولًا تخوفًا من اتساع الانتفاضات لتضم الجزائر التي لا يزال النظام السياسي فيها يستند إلى الشرعية الثورية كغطاء يضمن ديمومة السلطة السياسة القائمة، ومن شأن أي انتقال للربيع العربي للجزائر أن يضع النظام السياسي القائم ومؤسَّساته أمام مأزق الشرعية، ثم ثانيًا تخوفًا من الفوضى والاضطراب المترتِّب على عدم الاستقرار السياسي المرافق للثورات الشعبية، والتهديدات التي يمكن أن ينقلها إلى الداخل الجزائري في ظل أزمات اجتماعية واقتصادية وأمنية يعيشها المجتمع الجزائري، خصوصًا أن الجزائر كانت قد خبرت النتائج السلبية لعدم الاستقرار السياسي وما نجم عنه من عنف مسلح منذ توقيف المسار الانتخابي عام 1991.[2]

كان الموقف الجزائري من الثورة التونسية غير واضح المعالم حيث لم تتخذ الدولة الجزائرية أي رد فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس، وأعربت الجزائر عن مواقفها خلال الأحداث التي عاشتها تونس حيث جاءت منسجمة مع المبادئ التي ظلت تحكم الدبلوماسية الجزائرية وسياستها الخارجية على مدى عقود والتي تتمثل في مناصرة القضايا العادلة والحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها.[3]

---

[1] **رابح زغوني**، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح (دراسة حالة الربيع العربي)"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، الدوحة، 2016، ص90 .

[2] **غموري صافية، أعراب يمينة**، المرجع السابق، ص 49

[3] **المرجع نفسه**، ص 49

عملت الجزائر على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء التونسيين، كما عملت الجزائر أيضا على إيجاد حل لتسوية الأزمة الليبية بعد أن ازدادت الأوضاع حدّة خاصة بعد مقتل القذافي بانتشار للأسلحة، والاشتباكات ذات الطابع القبلي والميليشيات الثورية إضافة إلى ما يسمى بتنظيم " داعش"[1]، وذلك بناءً على الخيار السياسي والسلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الحوار وإيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة الليبية لا يمكن حلها إلاّ من طرف الليبيين أنفسهم، واستبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا[2]، وعلى هذا الأساس أبدت الجزائر خطّة الاتحاد الإفريقي وذلك من خلال ضم صوتها للاتحاد للدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبيين من أجل الاتفاق حول تسوية الأزمة.[3]

[1] **داعش:** عرف هذا التنظيم بـ" الدولة الإسلامية في العراق والشام" والمعروفة اختصارا بـ"داعش" ويتبنى التنظيم عقيدة الفكر السلفي الجهادي، ويهدف إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، وتعود جذور داعش إلى فرع تنظيم القاعدة "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" والمعروفة أكثر باسم "تنظيم القاعدة في العراق" وهي التي شكلها "أبو مصعب الزرقاوي" في 2004 لقتال القوات الأمريكية المعتدية والغازية وحلفائهم ومواليهم من العراقيين عقب سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لكن بعد اضطلاع التنظيم بدور في الحرب الأهلية في سوريا إنشقّ عن القاعدة وبات يسيطر على مساحات من العراق وسوريا، قبل أن يتلاشى؛ راجع ذلك في: **تنظيم داعش، سياسة واقتصاد وتحليلات معمقة بمنظور أوسع**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://m.dw.com/ar/تم الاطلاع عليه في: 14/ 2020/09. على 19:31.

[2] **غموري صافية، أعراب يمينة**، المرجع السابق، ص51.

[3] **بودح سارة**، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص15.

المبحث الثاني

في ضرورة تفعيل مرتكزات قيام الدبلوماسية الجزائرية

واجهت الدبلوماسية الجزائرية الكثير من المعيقات جعلتها تتراجع وتفقد مكانتها التي كانت تعرف بها على الصعيد الدولي، ما دفعها إلى تفعيل مرتكزات قيام دبلوماسيتها من أجل استعادة مكانتها، ومن أجل تحقيق المكاسب التي تصبو إليها، ومن خلال هذا سنحاول التطرق إلى السياسة التي اتبعتها الجزائر من خلال تفعيلها لدبلوماسيتها بمختلف أبعادها، فسندرس أولا تفعيل مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية **(مطلب أول)**،أمّا ثانيا فسنتطرق إلى تفعيل مبادئ الدبلوماسية البرلمانية **(مطلب ثانٍ)**، وأخيرًا تفعيل دبلوماسية المجتمع المدني **(مطلب ثالث)**.

المطلب الأول

تفعيل مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال شبه منعدم، وذلك بالنظر إلى الأضرار التي خلفتها حرب التحرير الوطنية على البُنى التحتية، وبهدف إنعاش الاقتصاد الوطني لجأت الجزائر إلى الاعتماد على دبلوماسيتها في بعدها الاقتصادي وذلك بتفعيل مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، ويمكن تقسيم مسار الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى مرحلتين: الأولى منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1999 **(فرع أول)**، أما الثانية فكانت بعد سنة 1999 **(فرع ثانٍ)**.

الفرع الأول

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية 1999

يلاحظ أن مسار الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي[1] قد لاقى اهتمامًا كبيرًا من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال سنة 1962، ابتداءً من عهد الرئيس " أحمد بن بلة"[2]، فبعد الثورة الجزائرية المجيدة أصبحت الجزائر تتمتع بالسمعة الطيبة خاصة بعد انضمامها لحركة عدم الانحياز إذ عُرفت بمساندتها لحركات التحرر، ومن أجل استرجاع سيادتها الشاملة تطرقت للعديد من التحولات على الصعيد الداخلي والدولي، ومن أهمها استعادة الثروات التي توجد تحت هيمنة الشركات الأجنبية بالإضافة إلى انتهاج سياسة تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971.[3]

بعد نجاح عملية التأميم ولتعزيز المكاسب الوطنية نقلت الدبلوماسية الجزائرية المعركة إلى المستوى الدولي وذلك باستضافة القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز، وهي ترفع راية كفاح العالم الثالث من أجل الاستقلال الحقيقي الذي يعتمد على التحرر الاقتصادي، وكانت بصمات الجزائر واضحة في هذا الخصوص، وقد صدر في نهاية القمّة لأول مرة بيانان؛ أحدهما سياسي يركز على قضايا التحرر في العالم وأهمية دعمها، في حين تضمن البيان الآخر(الاقتصادي) عدّة توصيات، منها: مراقبة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات، والعمل على إيجاد صيغ تهدف إلى الدفاع عن

---

[1] **الدبلوماسية الاقتصادية**: هي فن تأمين الأمن الاقتصادي والمصالح الإستراتيجية للوطن وخدمتها من خلال استخدم العلاقات الدولية لتحفيز التجارة الدولية وتعزيز المصالح الوطنية وزيادة النمو الاقتصادي وتمكين الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التدويل للوصول إلى الأسواق العالمية بهدف زيادة صادراتها، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تعرف أيضا بأنها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير في الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة الاقتصادية القومية للدولة، وهي فن الحصول على الممكن بدلا من انتظار المستحيل. راجع في ذلك:
-**سهى شويخنة**، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2013، ص10.

[2] **مزياني فيروز**، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة باتنة، 2019، ص 198

[3] **بن ظاهر نائلة**، الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص62.

مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية مع التصرف بكامل سيادتها في مواردها الطبيعية.[1]

قامت الجزائر غداة الاستقلال بالانضمام إلى صندوق النقد الدولي في 26 ديسمبر 1963، كما كان من مشاريعها أيضا الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي بدورها منحت للدول النامية المُطبّقة لقواعد "الجات GATT"[2] عضوية الملاحظ من أجل المشاركة في جولة "الأوروغواي" شريطة أن تعلن نيتها بالانضمام وهذا قبل 1987/04/30، وفي هذا الموعد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى "الجات" الشيء الذي سمح لها بالمشاركة في جولة الأوروغواي (1986-1993).[3]

أعربت الجزائر عن نيّتها في الانضمام إلى المنظمة وذلك من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسية التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تمّ عرضها على مجلس الحكومة في شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، إذ قامت السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل

---

[1] **مزياني فيروز**، المرجع السابق، ص200.

[2] **اتفاقية الجات**: هي اتفاقية قانونية تمّ إبرامها بين مجموعة من الدول في أكتوبر 1947 عقب انتهاء الحب العالمية الثانية، تعمل على تعزيز الإصلاح الاقتصادي في دول العالم وتعزيز التجارة الدولية عن طريق الحد من القيود والعوائق التي تحول دون تسهيل التداول التجاري بين الدول، تخفيض التعريفات الجمركية، حل المنازعات عن طريق المفاوضات وإلغاء نظام الحصص. راجع في ذلك الموقع الالكتروني: https://www.politics-dz.com/، تم الاطلاع عليه في: 2020/09/21.

[3] **الشيخ عتيق**، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية (دراسة لمرحلة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لفترة 1988-2014)"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة بسكرة، 2015، ص.ص72-73؛

يُذكر أنه تمّ طرح ملف الانضمام على طاولة المفاوضات حيث تم تنظيم ندوة في الجزائر سنة 1993 حول سبل الانضمام الاتفاقية "الجات"، ووضع أثناءها سؤال مركزي يتعلق بإمكانية انضمام الجزائر إلى الاتفاقية، ورغم وجود آراء تؤيّد الانضمام نظرًا للموقع الاستراتيجي للجزائر، إلاّ أن نتيجة هذه الندوة وصلت إلى عدم إمكانية الجزائر للانضمام في تلك الآونة بالنظر إلى هيكل صادراتها (97% محروقات، حوالي 3% خارج قطاع المحروقات)، لكن الجزائر لم تستسلم وواصلت المفاوضات لتعرف هذه الأخيرة محطات كثيرة، ففي 30 جانفي 1995 أخذت المفاوضات شكلًا يتماشى وأحكام المنظّمة العالمية للتجارة إثر الاتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من "الجات" إلى المنظمة العالمية للتجارة ويترأس هذه اللّجنة سفير الأرجنتين لدى المنظمة العالمية للتجارة، وفي 12 أفريل 1995 إلى غاية الخامس عشر منه انعقد مؤتمر مراكش الذي انبثقت عنه المنظمة العالمية للتجارة، حيث تحصلت الجزائر على كرسي ملاحظ بعد مشاركتها في العقد النهائي. راجع في ذلك:

- **المرجع نفسه**، ص73.

انضمام الجزائر إليها من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996، وهذه اللجنة تمّ إنشاؤها بقرار من رئيس الحكومة والتي يترأسها وزير التجارة ومجموعة الدوائر الوزارية المعنية مباشرة بعملية المفاوضات والتي بلغ عددها 23 وزارة مشكلة من حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا.[1]

بعد تلقي سكرتارية المنظمة المذكرة النهائية، قامت المنظمة العالمية للتجارة بإعداد فريق عمل متكون من عدّة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين بالمنظمة، هذا الفريق مكلف بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وبعد شروع هذا الفريق بدراسة الملف تلقت الجزائر السلسة الأولى من الأسئلة بلغ عددها 174 سؤال من قبل خمسة دول أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 1313 عضو، وفي 5 جويلية 1997 تمّ الرد على الدفعة الأولى من الأسئلة البالغ عددها 174 سؤال وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات في أوت 1997 حيث طرحت الولايات المتحدة الأمريكية 170 سؤال، وتركزت الأسئلة في نفس سياق الأولى، وبعدها شهدت المفاوضات تراجعا وذلك نظرا للأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك (العشرية السوداء).[2] أما على الصعيد الآفرو–أوروبي فقد أبرمت الجزائر اتفاقاً تعاونياً مع المجموعة الأوروبية سنة 1977م، ودخل الاتفاق حيّز النفاذ سنة 1978م، وتتمتع الجزائر بموجب هذا الاتفاق بمزايا تفصيلية لصادراتها الصناعية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة عام 1995م[3]، والتزمت بالمبادئ التي أقرّها وخاصةً ما تعلق بتأسيس منظمة للتجارة الحرة بحلول سنة 2010م.[4]

---

[1] **الشيخ عتيق**، المرجع السابق، ص73.

[2] **المرجع نفسه**، ص73.

[3] **إعلان برشلونة 1995**: أو "الشراكة الأور ومتوسطية" بالإنجليزية EUROMED: بدأت عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأور ومتوسطي والذي اقترحته اسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقات البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا، كما اقترح فيه العديد من السياسات من بينها الأمن والاستقرار في البحر المتوسط، تعزيز الديموقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. وضعت تلك الشراكة الأسس لما بات يعرف بالاتجاه من أجل المتوسط وبناء مؤسساته دون أن يحل محل الشراكة الأور ومتوسطية، راجع في ذلك الموقع الالكتروني: https://av/n/wikipedia.org/ :، تم الاطلاع عليه في: 2020/09/22. على 09:15.

[4] **مزياني فيروز**، المرجع السابق، ص201.

الفرع الثاني
الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعد 1999

عملت الجزائر على تشجيع كل الصيغ الممكنة لإقامة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب، وما تزال الجزائر تناضل على عدّة مستويات إقليمية ودولية وخاصة مع "مجموعة الـ77"[1] التي ترأستها مناصفة مع الصين عام 2012.[2]

تعتبر الشراكة من أجل تنمية إفريقيا "NEPAD" من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا إذ تعتبر طرفًا أساسيًا في بعث "مبادرة النيباد" التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، حيث أن الجزائر ومع إدراكها لدورها الريادي في القارة الإفريقية قامت بمحاولة إعداد خطة تنموية وفق معطيات جديدة، وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي "تابومبيكي" بمساعدة الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" والرئيس النجيري "أوباساجو" لإعداد خطة تنموية عُرفت باسم "الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP"، وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تمّ تحديد الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات، وتعزيز الأمن".[3]

---

[1] **مجموعة 77- groupe 77**: هي تحالف مجموعة الدول النامية، والهدف منها هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، بالإضافة إلى خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة. كانت نواة تأسيس المجموعة في الأصل 77 عضوا مؤسسا، ولكن المجموعة توسعت لتضم 130 دولة حاليا.
تأسست المجموعة في 15 جوان 1964، حيث تم إطلاق الإعلان المشترك لدول الـ 77 "في ختام الاجتماع الدولي للحكومات العضوة في منظمة التجارة العالمية " الأونكتاد UNCTAD" وكان أول اجتماع رئيسي للمجموعة في الجزائر، وتمّ إنشاء أساس الهيكل التنظيمي للمجموعة. راجع في ذلك الموقع الالكتروني: https://www/ar/m/wikipedia/org/، تم الاطلاع عليه في: 2020/09/22. على 17:48

[2] **مزياني فيروز**، المرجع السابق، ص201.

[3] **العايب سليم**، المرجع السابق، ص.ص116-117؛

كما استأنفت الجزائر مفاوضاتها من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعقد الجولة الثالثة "بجنيف" في 15 نوفمبر 2002، وأهم ما أثير في هذه المفاوضات تمحور حول الملكية الفكرية والأدبية والتزييف الذي يمس الأشياء المخترعة، وتلتها الكثير من جولات المفاوضات من أجل انضمام الجزائر للمنظمة، والتي ناقشت الكثير من النقاط تتمحور حول التجارة الخارجية، قطاع الفلاحة، المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات، تسقيف التعريفات الجمركية الخاصة ببعض المواد الصناعية والزراعية وغيرها، كما تخللت هذه المفاوضات إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول كـ(الأروغواي، سويسرا، فنزويلا، الأرجنتين، كوبا، البرازيل)، وبلغت جولات المفاوضات 12 جولة ولكن دون أي بوادر جديدة توحي بالانضمام، لتستمر الجزائر لتحقيق ذلك.[1]

أمّا على مستوى المشاريع الكبرى لتحقيق التكامل الإقليمي والاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطًا مهمة مثل مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر– النيجر– لاغوس) المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر، إضافةً إلى تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر– أبوجا، كما تسعى الجزائر باستمرار إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال الذي استضافته الجزائر أيام 3، 4، 5، ديسمبر 2016.[2]

تجدر الإشارة إلى أنّه كانت مبادرة أخرى من طرف الرئيس السنغالي "عبد الله واد" والتي أطلق عليها اسم "مخطط أوميغا OMEGA PLAN" وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقد في "باوندي" في جانفي 2001، وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي جب توفرها من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في إفريقيا. وبما أن هذه المبادرتان لا توجد بينهما اختلافات شديدة فإن القادة الأفارقة في قمّة "لوزاكا" رحبوا بالمبادرتين المقترحتين OMEGA-MAP وقرروا دمجها في مبادرة واحدة تعبر عن الموقف الإفريقي الموحد من أجل عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بـ: "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "NEPAD" وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي. راجع في ذلك:

- **المرجع نفسه**، ص117.

[1] **الشيخ عتيق**، المرجع السابق، ص. ص 74-76.

[2] **مزياني فيروز**، المرجع السابق، ص202.

إضافة إلى الدور الجزائري المهم في الاتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة "الأوبك"[1] في اجتماع لها بالجزائر وتضمّن تخفيض الإنتاج إلى مستوى يتراوح بين 32,5 و33 مليون برميل يوميا، هذا الاتفاق الذي أكده اجتماع "فيينا" الرسمي في 30 نوفمبر 2016، بهدف استعادة سوق النفط توازنها مع تطبيق هذا الاتفاق وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط من خارج "أوبك".[2]

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 1999 من كسر العزلة المفروضة عليها خلال العشرية السوداء، ونجحت في استعادة مكانتها الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والعالمي رغم التحديات والتهديدات العالمية مثل قضايا الجريمة المنظّمة والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، وأصبح البعد الاقتصادي من بين أهم متطلبات الأداء الدبلوماسي الجزائري، قصد التكيّف مع المتغيرات الدولية وتحقيق التنمية وتوظيف خبرة الدبلوماسية الدولية للجزائر من أجل جلب فرص الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.[3]

---

[1] **الأوبك -OPEC:** أو منظمة الدول المصدرة للبترول: تأسست يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط (السعودية، العراق، إيران، الكويت وفنزويلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الانتاج، وانضمت إليها الجزائر سنة 1969. راجع في ذلك الموقع الالكتروني: https://www/aljazeera.net/amp/ebusiness/2007/12/6/ تم الاطلاع عليه في: 09/22/ 2020. على 11:08

[2] **مزياني فيروز**، المرجع السابق، ص202.

[3] **مزياني فيروز**، المرجع السابق، ص204.

المطلب الثاني

تفعيل مبادئ الدبلوماسية البرلمانية

سنحاول –تحت العنوان أعلاه –دراسة تفعيل مبادئ الدبلوماسية البرلمانية أهم المحطات التي مرت بها الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية، إذ سيتم التطرق لمركز البرلمان في السياسة الخارجية الجزائرية **(فرع أول)**، ثم دراسة أهم نقاط واقع الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية على الصعيد الدولي **(فرع ثانٍ)**.

الفرع الأول

مركز البرلمان في السياسة الخارجية الجزائرية

تكشف متابعة الممارسات الدولية عن لعب البرلمانات الوطنية أدوارًا متعددة في مجال إدارة العلاقات الخارجية لدولها وما يحدد نطاق هذه الأدوار ومجالها هو طبيعة النظام السياسي،وما إذا كانت السياسة الخارجية حكرًا على السلطة التنفيذية، أم تتأثّر بتوجهات المؤسسات والقطاعات الأخرى للدولة، وكذلك تتحدَّد هذه الأدوار بمكانة الدولة في النظام العالمي، وعلى هذا النحو جعلت مختلف دساتير الجزائر المستقلة للبرلمان الدور المهم في صنع السياسة الخارجية.[1]

إنطلاقًا من تبني البرلمان الجزائري للطابع الحيوي للدبلوماسية البرلمانية التي بدأت تتكرس حديثًا في السياسة الدولية، فإن البرلمان الجزائري نجح نجاحًا ملحوظًا باستغلال اللحظة التاريخية التي أتيحت له من خلال تزامن بعث أول برلمان تعددي جزائري في جوان 1997، ثم مجلس الأمة في جانفي 1998، مع ذروة الإقبال الدولي على سانحة تنامي العمل بما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية.[2]

وما يؤكد دور البرلمان في مجال السياسة الخارجية الجزائرية هو مختلف الدساتير التي تعاقبت على الجزائر منذ الاستقلال والتي نصت على ذلك[3]، لكن أُعتبر التعديل الدستور لسنة 2016 أول دستور جزائري يشير صراحة على مصطلح "الدبلوماسية البرلمانية."[4] وهذا ما كرسته المادة 114 منه والتي تنص:

" تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية، لاسيما منها:

---

[1] **أزروال يوسف،** "الدبلوماسية البرلمانية: دراسة في دور البرلمان الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد06، جامعة تبسة، 2017، ص195.

[2] **بورقبة عيسى،** الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: علاقات دولية وسياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بن أحمد، وهران، 2015، ص55.

[3] **أزروال يوسف،** المرجع السابق، ص196.

[4] **بلال نورة،** أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة لنيل شهادة ة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص37.

1-حرية الرأي والتعبير والاجتماع.

2-الاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة للمنتخبين في البرلمان.

3-المشاركة الفعلية في الأشغال التشريعية.

4-المشاركة الفعلية في مراقبة عمل الحكومة

5-تمثيل مناسب في غرفتي البرلمان.

6-إخطار المجلس الدستوري، طبقا لأحكام المادة 187 (الفقرتان 2و3) من الدستور بخصوص القوانين التي صوت عليها البرلمان.

7-**المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية....**"[1]

أصبح للبرلمان دور أساسي لا يمكن فصله عن الأهداف العامة للدولة في إطارها الرسمي لإستراتيجية السياسة الخارجية للجزائر، إذ تستهدف كافة نشاطات ومساهمات البرلمان الجزائري في مجال العلاقات والدبلوماسية البرلمانية الدولية والإقليمية خدمة أهداف ومبادئ وأسس السياسة الخارجية الجزائرية، وفي مقدمتها خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري والمتمثلة في المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه ووقاية الأمن الخارجي للبلاد والدفاع عن حرمة السيادة الوطنية وسلامة التراب الوطني، وصيانه المكاسب والاختيارات الوطنية الأساسية للأمة، والمساهمة في دعم مبادئ وأهداف سياسة الإصلاحات الشاملة وتعزيز دور الجزائر في مجال التضامن الفعّال مع كل الشعوب التي تناضل من أجل استعادة سيادتها والتخلص من كافة أنواع التبعية والهيمنة والاستغلال.[2]

يُشارك أيضا البرلمان الجزائري من خلال دبلوماسيته في التعبير النهائي عن مدى موافقة الدولة على الالتزام ببنود المعاهدة لاسيما أن ما يصدره هو القبول غير التصديق، فضلًا عن القدرات المؤسسة التي يمتلكها البرلمان والمتصلة بالتأثير في العلاقات الخارجية للدولة، ومن صور هذا المستوى دور البرلمان في الموافقة على الاتفاقيات الدولية، وممارسة أدوات الرقابة قبل الاستجواب، وتنظيم جلسات الاستماع حول قضايا السياسة الخارجية، بمعنى البرلمان في هذه الصورة يساهم في وضع

[1] المادة 114 من الدستور الجزائري 2016.

[2] **بلال نورة**، المرجع السابق، ص43.

الخطوط العريضة للسياسة الخارجية على الرغم من أنها اختصاص مقتصر على رئيس الجمهورية ووزير الخارجية فيما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية.[1]

هكذا فإن البرلمان الجزائري المقتنع بأهمية وحيوية هذه الآلية البرلمانية الدولية قد حرص منذ سنوات على تطوير وتفعيل أدائه في النشاط الخارجي، حيث ساهم بنجاح في التعريف والدفاع عن المواقف العادلة للجزائر في المحافل الدولية، وشارك إلى جانب مؤسسات الجمهورية الدستورية في فك الحصار عنها بكل اقتدار ومصداقية وقوّة تأثير، بصورة جعلته يتبوّأ المكانة اللائقة والمستحقة في التجمعات والمنظمات البرلمانية الدولية الإقليمية والعالمية، وجعل الدولة الجزائرية تحظى دومًا بالتقدير والاحترام والإعجاب.[2]

الفرع الثاني

واقع الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية على الصعيد الدولي

اِتّخذ النشاط الدبلوماسي للبرلمان الجزائري أشكالًا مختلفة، تمثلت في العضوية في الاتحادات البرلمانية العربية، الإقليمية والدولية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات البرلمانية المتخصصة، ومجموعات الصداقة البرلمانية، والزيارات البرلمانية لممثلي الهيئات الإقليمية والدولية. لذلك عملت المؤسسة البرلمانية بالجزائر على تأسيس علاقات دولية في إطار التعاون البرلماني مع التنظيمات الدولية والجهوية، وعلى هذا الأساس عمل البرلمان الجزائري على تفعيل الدبلوماسية البرلمانية من أجل فك العزلة والاندماج في المنتظم الدولي بصورة إيجابية.[3]

وتجسّدت عضوية البرلمان الجزائري عبر انضمام مجلس الأمة أساسًا في عدّة هيئات برلمانية دولية إقليمية وعربية، فمنذ تأسيس مجلس الأمة سنة 1998 انضمّ

---

[1] **أزروال يوسف**، المرجع السابق، ص197.
[2] **بلال نورة**، المرجع السابق، ص 44.
[3] **أزروال يوسف**، المرجع السابق، ص197.

مباشرة للاتحاد البرلماني العربي الذي يعتبر منظمة برلمانية عربية تتألف من شُعب تمثل المجالس البرلمانية العربية تم تأسيسه سنة 1974، حيث شارك مجلس الأمة في كل اجتماعاته، إذ من خلاله أكّدت الجزائر مواقفها حول القضايا العربية كالقضية الفلسطينية والسّلام في الشرق الأوسط، وكذا القضايا المشتركة التي تصب في دعم سبل التعاون والتضامن العربي وتوحيد صفوف الأمة العربية.[1]

كما انضمّ البرلمان الجزائري للاتحاد البرلماني الإفريقي الذي تأسّس في 13 فيفري 1976 بساحل العاج بهدف جمع شمل المؤسسات البرلمانية الإفريقية وتقويتها، وكان هذا الانضمام منذ سنة 1998، كما حظيت الجزائر بشرف تنظيم الدورة 45 للجنة التنفيذية، والمؤتمر 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي شهر نوفمبر 2004، والذي جرت أشغاله تحت رعاية الرئيس السابق " عبد العزيز بوتفليقة" وتم خلال هذا المؤتمر انتخاب "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة رئيسًا للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي لمدّة سنتين، وناقش المؤتمر العديد من القضايا على رأسها الحكم الراشد، ترقية التجارة الدولية على أساس عادل ومنصف، وتمثيل النساء البرلمانيات في هيئات اتخاذ القرار.[2]

إنضمّ مجلس الأمّة الجزائري أيضًا منذ تأسيسه سنة 1998 إلى الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعتبر ثمرة من ثمار العمل الدولي، تمّ تأسيسه سنة 1998 ويهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وترقية مبادئ العمل البرلماني، وإيجاد الحلول السلمية لمختلف المنازعات، وقد شارك مجلس الأمة الجزائري في كل دورات الاتحاد البرلماني الدولي حيث مثلت فرصة استغلها مجلس الأمة في التعريف بالجزائر وشرح ماهية الإرهاب وأسبابه وخطره على الإنسانية، وكذا التعريف بالتجربة الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية، فضلًا عن الاحتكاك بالبرلمانات العريقة لاكتساب الخبرة والتجربة.[3]

---

[1] **أزروال يوسف**، المرجع السابق، ص198.
[2] **المرجع نفسه**، ص198.
[3] **أزروال يوسف**، المرجع السابق، ص198.

شارك مجلس الأمة أيضا في اجتماعات ومنتديات منظمة من طرف المنظمات الأممية أو الاتحادات التي تخص موضوعا هاما من المواضيع التي تهم الإنسانية كمكافحة الفساد، انتشار الأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل، التنمية وغيرها من المواضيع، إذ شارك البرلمان الجزائري في العديد من اجتماعات الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي، خصوصا الدورات السنوية، والملتقيات المتوسطية، وقد حاز البرلمان الجزائري على صفة العضو الشريك للجمعية خلال دورة الربيع المنعقدة في نهاية ماي 2005 بالعاصمة السلوفينية "لوبيانا" وساهم البرلمان الجزائري عبر حضوره الدائم في فعاليات الجمعية في الرفع من مستوى الشراكة السياسية الموجودة بين الجزائر والحلف الأطلسي.[1]

كما كان للبرلمان الجزائري دورًا أساسيًا في تأسيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وذلك عبر مشاركته في المؤتمر العالمي التأسيسي للبرلمانيين ضد الفساد بمدينة "أوتاوا" الكندية في 13–16 أكتوبر 2002م، وتهدف المنظمة إلى إنشاء شبكة برلمانية عالمية تجتمع على المستوى الجهوي والعالمي، كما تسعى إلى تسهيل وإنشاء شبكات برلمانية وطنية في نفس الموضوع، وقد ساهم البرلمان الجزائري أيضا في تأسيس الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضدّ الفساد تحت اسم "برلمانيون ضدّ الفساد" لتحسين الشفافية والمساءلة في المنطقة العربية.[2]

أتت مشاركات البرلمان الجزائري في هذا المحفل البرلماني بهدف تكريس ثقافة تكريس الشفافية والمساءلة وكذلك للدفع والضغط على الحكومات من أجل الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد المنعقدة "بالمكسيك" في ديسمبر 2003،[3] وقد ساهم الممثلون البرلمانيون في التعبير على مجهودات الجزائر في هذا

---

[1] **حامدي فارس**، دور الدبلوماسية البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر العاصمة، 2008، ص122.

[2] **حامدي فارس** ،المرجع السابق، ص126.

[3] **المرجع نفسه**، ص.ص126-127؛

كما كانت للبرلمان الجزائري مشاركات أخرى عديدة في مختلف الاجتماعات البرلمانية، نذكر منها:

المجال حيث كانت سبَّاقة في استصدار قوانين داخلية لردع ظاهرة الفساد والانضمام إلى الاتفاقية الأممية الخاصة بمكافحة الفساد.[1]

ساهمت مجهودات البرلمان الجزائري بصفة عامة ومجلس الأمة بصفة خاصة في مجال العلاقات الدولية في إثبات التواجد البرلماني الجزائري عالميًا وإقليميًا، كما ساهمت في تعميم التجربة الجزائرية وبعض مميزاتها، كما تكمن البرلمانيون الجزائريون من الإطلاع على تجارب برلماني العالم مما ساهم في تراكم خبرتهم وتجاربهم وكل ذلك من أجل تحقيق مبادئ وأسس السياسة الخارجية الجزائرية، كما يتّضح لنا أيضاً أن الدبلوماسية البرلمانية لامست أهداف السياسة الخارجية للدولة الجزائرية.[2]

المشاركة في اجتماع برلماني إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية "بمراكش" بتاريخ 13 نوفمبر 2016. المشاركة في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي، إذ تعتبر الجزائر من الدول المؤسسة لهذه الهيئة.

- المشاركة في أشغال الاتحاد من أجل المتوسط حول المرأة "ببرشلونة" في 11 أكتوبر 2016.
- المشاركة في فعاليات نظمها البرلمان الإفريقي بـ "شرم الشيخ" في 19 أكتوبر 2016.
- المشاركة في الدورة الثانية عشر للاجتماعات المصاحبة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بـ"باماكو" بتاريخ 23 جانفي 2017.راجع في ذلك:
- **المرجع نفسه**، ص127.

[1] **المرجع نفسه**، ص127.
[2] **حامدي فارس**، المرجع السابق، ص127.

المطلب الثالث

تفعيل دبلوماسية المجتمع المدني

سنحاول –تحت العنوان أعلاه– دراسة واقع دبلوماسية المجتمع المدني في العالم والجزائر نموذجا، إذ أصبح المجتمع المدني يلعب دورًا مهمًا ولو بطريقة غير مباشرة في مجال الفعل الدبلوماسي، إذ اكتسب طابعا دوليا بعدما كان منحصرا في المجال الداخلي للدول.

بداية سنقوم بدراسة نشأة وتطور المجتمع المدني **(فرع أول)**، بعدها سنحاول تبيان كيف أن المجتمع المدني يُعتبر شريكًا مهمًا في اتخاذ القرارات على مستوى الموضوع المُعالج**(فرع ثانٍ)**.

الفرع الأول
نشأة وتطور المجتمع المدني

باديءٍ ذي بدأ لابد من الإشارة هنا أن نظام الاستشارة والمشورة بين الحكّام والمحكومين أو ممثليهم عرفته الحضارات القديمة، وقد سجل ذلك القران الكريم، ناقلاً لنا أمثلة عن ذلك، فنجد مثلا في قوله تعالى عن ملكة سبأ، بعد أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم:

"**قَالَت يأَيُّهَا المَلَؤُا أَفتُونِي فِي أَمرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمرًا حَتَّى تَشهَدُون**" الآية 32 من سورة النمل.

وكذلك المجتمع الإسلامي في عهد الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلّم الذي نجد العديد من الشواهد عنه في القرآن الكريم، منها قوله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم:

"...**وَشَاوِرهُم فِي الأَمر**..." الآية 159 من سورة آل عمران.

"...**وَأَمرُهُم شُورَى بَينَهُم**..." الآية 38 من سورة الشورى.

أمّا في الفكر الغربي فتعود أولى بوادر ظهور المجتمع المدني إلى اليونان القديم، حيث أن الاستعمال الأول لهذا المفهوم أشار إليه "أرسطو" باعتباره " مجموعة سياسية تخضع للقانون". إلاّ أنّ أغلبية من الفكر تُرجع ظهوره الأول بشكله المعاصر إلى مرحلة عصر الأنوار والتي مهدت لقيام الثورة البرجوازية، وعلى رأسها الثورة الفرنسية، حيث ناقش كبار المفكرين، أمثال: هوبس، ديدرو، ماندفيل، روسو، هيغل وآدم سميث مفاهيم جديدة الوطن والدولة والمجتمع المدني لتبرز بعد ذلك مدرستان في

القرن التاسع عشر انشغلتا بمفهوم المجتمع المدني والمتمثلتان في المدرسة الليبيرالية والمدرسة الماركسية.[1]

أمّا بالنسبة للجزائر فقد عرفته بشكل ديني وعرفي إلى يومنا هذا كلجان القرى والمداشر (تجماعث)، أمّا كإطار قانوني فيعود خصيصا إلى صدور القانون الفرنسي لعام 1901مالمُحدّد لكيفية إنشاء الجمعيات وتسييرها، ولقد نشطت حركة إنشاء الجمعيات في الجزائر إبَّان فترة الاستعمار في مطلع الثلاثينيات وساهمت بفاعلية في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوّماتها، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين التي أُنشأت في 05 ماي 1931 رداً على احتفالات فرنسا بمرور قرن على احتلال الجزائر.[2]

أمّا عن ملامح المجتمع المدني في الجزائر المستعمرة فيصعب الحديث عن مجتمع مدني فعَّال نظرًا للعلاقات العدائية المتبادلة التي سادت بين الدولة الاستعمارية والمجتمع الجزائري البسيط، حيث عمل المستعمر على محو جميع البِنى التقليدية والقضاء على النخبة الجزائرية، وخلق قوى سياسية واجتماعية مرتبطة به، لكن أمام هذا كله يمكننا التحدث تاريخيًا عن إرهاصات وبدايات أولية من التنظيم الجمعوي، والذي تنامت جذوره وتدعّمت خصائصه ببناء الدولة الوطنية المستقلة وفقًا للهوية الجزائرية وبناء على إصدار دساتير تحمي حق المجتمع في التنظيم والتجمع.[3]

عرف المجتمع المدني بعد الاستقلال فترة تراجع حادّة في ظل الأحادية الحزبية، فقد تمّ بمقتضى نصوص مؤتمر طرابلس 1962[4] تحويل جبهة التحرير إلى حزب

---

[1] **بوليفة محمد ،الغول علاء الدين** ، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص14.

[2] **العابد بلقاسم، قدّه عبد الجليل**، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية (دراسة حالة المجتمع المدني الجزائري 1989-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص43.

[3] **بوليفة محمد،الغول علاء الدين**، المرجع السابق، ص43.

[4] **مؤتمر طرابلس 1962**: إنعقد بطرابلس بليبيا ما بين 27 ماي و04 جوان 1962، حظرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة على رأسهم بن يوسف بن خدّة والقيادات العامة لأركان الحرب يتقدّمهم هواري بومدين، وقادات الولايات وبعض المسؤولين الذين أفرج عنهم في اتفاقية إيفيان الثانية، وخلال هذا المؤتمر تمّ تحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. راجع في ذلك الموقع الالكتروني: https://ar/m/wikipedia/org/wiki/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/09/26.

جبهة التحرير الوطني ذو الاتجاه الاشتراكي لقيادة البلاد، ليكون أول نظام حكم في الجزائر (نظام الحزب الواحد) الذي يهيمن على السلطة والدولة معًا هيمنة مطلقة، وتم بذلك إقصاء كل منافسة في الميدان، وقد استمر ذلك إلى أن جاء قانون الجمعيات المؤرخ في 21 جويلية 1987 كنتيجة طبيعية لرغبة النظام السياسي للتخفيض من الأعباء والمسؤوليات التي كانت على عاتق الدولة وميزانيتها العامة، إذ أعطت للجمعيات صلاحيات التدخّل في بعض الميادين، حيث رفع هذا العبء على المؤسسات العمومية واعتبرت الجمعيات مكملة لدور الحكومة، ولو أن السبب الحقيق الكامن وراء هذا الموقف هو أزمة التمويل الحكومي وقصوره تجاه الجمعيات مما اضطر النظام ليتنازل في جانب حرية النشاط.[1]

بدأ النظام مع نهاية الثمانينات يفقد شرعيته خاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت دون معنى لدى الغالبية التي يمثلها الجيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، وبذلك شهدت الثمانينات تغيُّرات ملحوظة في المسار العام للنظام السياسي إذ تفاقمت مظاهر الإقصاء والتهميش، وانتهى الأمر إلى رفض مشروع المجتمع المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدّم الاقتصادي، ما أسفر عن أحداث أكتوبر 1988، ونتج عن هذه الأحداث المصادقة على دستور جديد سنة 1989، وتم الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والذي كان من نتائجه ميلاد عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قياسي لم يعرفه الجزائريون من قبل[2]، وأعقبه صدور قانون جديد متعلق بالجمعيات التعاونية والتعليمية وهو القانون رقم 90-

[1] **عدلان صافية، زياني ذهبية**، دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر (1990-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص37.

[2] **حواس صباح**، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر (واقع وآفاق)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2015، ص.ص 32-33.

31 لسنة 1990[1]. ثم إصدار القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات سنة 2012[2]، وهو القانون المعمول به في وقتنا الحالي.

ما يمكن تسجيله هو أن المجتمع المدني في الجزائر شرع في وضع خطواته على درب الانتقال من النظرية إلى التطبيق، ونجسد ذلك في خضم المحنة الوطنية التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي في 1992، ودخول البلاد في دوامة العنف والإرهاب، حيث تمكنت العديد من الهيئات المدنية من مختلف شرائح المجتمع من تجاوز حدود النمطية والقوالب التي كانت تحكم الاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية والنقابات ووسائل الإعلام، وأظهرت قدرة جديدة في التعامل مع آثار المحنة، وساهمت بصورة مباشرة في إنقاذ الدولة من الانهيار، إذ أن الجهود التي قدمتها المؤسسات المدنية في الفترة الممتدة بين 1992 إلى 1999 هي أولى المظاهر الفعلية في مشروع بناء المجتمع المدني الجزائري.[3]

الفرع الثاني

المجتمع المدني كشريك أساسي في اتخاذ القرارات

لم يكتب للمجتمع المدني بشكله الحديث أن يتشكل لولا تشكل الدولة القومية الحديثة، فهو الخط المجتمعي الموازي لها، وهو التجسيد العملي للدولة، وكان للسياقات التاريخية المختلفة دورًا كبيرًا في فرض علاقة بين المجتمع والدولة، وبمجرد اختلاف تلك السياقات بالناظر للمجتمعات المختلفة والتي تتأثر بالبنى الاجتماعية والثقافية المختلفة، فإن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تكون مختلفة، فعلى سبيل المثال نجد في الدول المتقدمة التي ترسخت فيها القيم المشاركة أصبح المجتمع المدني

---

[1] القانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411هـ الموافق لـ4 ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالجمعيات، ج.ر، عدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990.

[2] القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، ج.ر، عدد02، الصادرة بتاريخ 21 صفر 1433 الموافق لـ 15 جانفي 2012.

[3] **حواس صباح**، المرجع السابق، ص 33.

فيها يُعتبر سلطة من سلطات الدولة إذ يشاركها في اتخاذ قراراتها الداخلية و الخارجية أو بعبارة أخرى فهو يلعب دورًا دبلوماسيًا غير مباشر.[1]

ومن هذا المنطلق سنحاول دراسة بعض القضايا الذي كان فيها المجتمع المدني في التجارب المقارنة والمحلية (الوطنية) بصفة غير مباشرة صاحب القرار، حيث ستتمحور هذه الدراسة على نموذجين: سنتطرق إلى إستقراء دور المجتمع المدني في الو.م.أ **(أولًا)**، ثم إلى دور المجتمع المدني الجزائري في بلورة القرارات الدبلوماسية الخارجية **(ثانيًا)**.

[1] راجع في ذلك: **محمد دار خليل**، المجتمع المدني والضمير الجمعي العربي، مقال منشور على الموقع الالكتروني "منتدى السياسات العربية." https://www.alsiasat.com/ تم الاطلاع عليه في: 2020/09/29. على 22:45.

أولاً: إستقراء دور المجتمع المدني الأمريكي في مجال الأدوار الخارجية

يشار الى أننا توقفنا عند هذين المثالين على سبيل التدليل لا الحصر.

1-أثر المجتمع المدني الأمريكي على السياسة الأمريكية في إفريقيا بعد معركة مقديشو 3 أكتوبر 1993:

قامت القوات الأمريكية بالقيام بعملية عسكرية في "مقديشو" عاصمة الصومال بتاريخ 3 أكتوبر 1993م من أجل إلقاء القبض على ثلاث من القادة الصوماليين المقاومين للعدوان الأمريكي أين وجدت القوات الأمريكية الغازية مقاومة من الصوماليين مما أدّى إلى إسقاط مروحيتين أمريكيتين من طراز "بلاك هوك Black Hawk" ما أسفر عن مقتل 18 جندي أمريكي، حيث قام الصوماليون بجر الجثث في شوارع "مقاديشو" والتنكيل بهم معلنين عن توجيه صفعة لقوات "المارينز" مما أثار غضب واستياء الشعب الأمريكي، الأمر الذي دفع المجتمع المدني خاصة جمعيات حقوق الإنسان التي اعتبرت أن الجنود (أبناء الشعب) هو من دفعوا ثمن قرارات الحكومة الأمريكية العشوائية، فبممارسة الشعب والمجتمع المدني الضغط على حكومتهم، قررت هذه الأخيرة انسحاب القوات الأمريكية من الصومال بشكل كامل[1]، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على مدى تأثير المجتمع المدني في القرارات السياسية للدولة.

2- موقف المجتمع المدني الأمريكي والدولي من غزو للعراق:

شهد المجتمع المدني الدولي على اختلافه إدانات شعبية واسعة جدا، ترجمت على شكل مظاهرات عارمة غزت شوارع المدن الرئيسية في العديد من الدول والعواصم، غير أنه وإن كانت هذه المواقف تبدو منطقية فإن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن أكبر المظاهرات في العالم شهدتها مدينة نيويورك الأمريكية في 23 مارس

[1] راجع في ذلك: **معركة مقديشو الصومال: الأسباب والأحداث والأعقاب**، مقال منشور على الرابط: https://www.greelane.com/ar/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/ 09/ 2020.على 04:36.

2003م احتجاجا على غزو العراق، والتي شارك فيها حوالي 250 ألف شخص مناهضين لما أسموه "حرب الغنائم" وليس "حرب التحرير أو الحرية".[1]

وعليه فإن موضوع الغزو الأمريكي للعراق كان تجاوزًا للقانون الدولي ولصوت المواطن الأمريكي على حدّ سوى، وكذا عموم الرأي العام الدولي، فتقرّر الامتناع عن مواصلة دفع تكاليفها من طرفه عبر الضرائب والجنود، بالنسبة للمواطن الأمريكي، ولمواطني الدّول المساهمة في الحرب، بالإضافة إلى أسباب مبدئية بالنسبة لشعوب باقي الدول، ولعل فحوى ذلك يرجع إلى إدراك أسباب الحرب الحقيقية المخفية ولعل أبرزها الوصول إلى النفط العراقي كمرحلة أولى من سياسة "وضع اليد" الأمريكية على نفط الشرق الأوسط.[2]

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بعدها بمناقشة خطط الانسحاب من قواعد معنية مع العراق، وتجسد ذلك في 15 ديسمبر 2011 بانسحاب أولى الدفعات، كما صرَّح الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" في مطلع سبتمبر من السنة الجارية أنه سيتم إنسحاب كل القوّات الأمريكية من العراق خلال السنوات الثلاث القادمة، وذلك من أجل تنفيذ وعود برنامجه الإنتخابي لسنة 2016، كل هذا له أهداف خفية، ولعل أبرزها إقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية إذ يطمح "ترامب" إلى الفوز بولاية ثانية وذلك عن طريق استعطاف الشعب والمجتمع المدني بتقريره بانسحاب القوّات الأمريكية من الأراضي العراقية. كما أنه من المتوقع أيضا أن يعلن انسحاب جنود آخرين من أفغانستان خلال الأسابيع القادمة.[3]

ثانيًا: دور المجتمع المدني الجزائري في بلورة القرارات الدبلوماسية الخارجية.

نتوقف –تحت العنوان أعلاه– عند نقطتين أساسيتين هما:

---

[1] **بويحيى جمال**، القانون الدولي في مجابهة التّحدي الأمريكي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص245.

[2] **المرجع نفسه**، ص.ص 245- 246.

[3] راجع في ذلك: **الانسحاب الكبير وعودة الجنود ترجح كفة الولاية الثانية** مقال منشور على الموقع الرسمي لجريدة اليوم السابع المصرية: https://www.youm7.com/2020/ç/10/9968703/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/ 09/ 2020.على 21:00.

1- رفض الجزائر لسياسة التطبيع (مساندة القضية الفلسطينية)

-استقراء لتأثيرات المجتمع المدني الإيجابية في القرار السياسي الخارجي؟!-

عبّرت أحزاب سياسية ومواطنون في الجزائر عن رفضهم لخطوة التطبيع بين الإمارات والكيان الصهيوني[1]، إذ اعتبروها خيانة وطعنة في ظهر الجسد العربي[2]، وذلك باعتبار أن القضية الفلسطينية قضية مقدّسة بالنسبة للشعب الجزائري منذ احتلالها من طرف الكيان الصهيوني[3]، وقد أظهر الشعب الجزائري ذلك علنًا من خلال رفعهم في الكثير من المناسبات علم فلسطين بجانب العلم الجزائري خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو في الأنشطة الرياضية كمباريات كرة القدم، فكثيرا ما نلاحظ علم فلسطين في المدرجات الجزائرية بالإضافة إلى ترديد الجماهير هتافات وحملهم للافتات تبين موقفهم من القضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال كثيرًا ما نسمع أصوات الجماهير في الملاعب تردد عبارة "فلسطين الشهداء" وذلك تعبيرا منهم عن مساندتهم للقضية الفلسطينية.

لم يترك موقف الشعب والمجتمع المدني الجزائري من سياسة التطبيع أي خيار للحكومة سوى رفضها ونبذها، إذ أن معياري الشمولية والتنظيم لا يمكن تجاهلهما بحيث أن السلطة تُدفع دفعًا إلى الاستجابة إلى مطالب المجتمع المدني، وقد تجسد ذلك من خلال الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" مؤخرا قائلا: " **إن الجزائر لن تبارك ولن تشارك في الهرولة نحو التطبيع**" وأضاف أن القضية الفلسطينية هي قضية مقدّسة وتعتبر أم القضايا، واعتبرت هذه التصريحات أول ردّ فعل رسمي من الجزائر

---

[1] **سياسة التطبيع**: في المفهوم الجاري هو إقامة علاقات مع إسرائيل وأجهزتها ومواطنيها، ويعني بالتالي تجاهل حالة الحرب القائمة، والاحتلال والتمييز العنصري، أو هي محاولة لجعل العلاقة بين إسرائيل والبلدان العربية طبيعية والتعميم على ذلك. راجع ذلك في: **ما معنى "التطبيع" في الوضع الراهن في فلسطين وإسرائيل**. متوفر على الرابط: https://www/ar/zenit.org/2017/05/23/ تم الاطلاع عليه في: 2020/09/29. على 21:39

[2] راجع في ذلك: **الجزائر: رفض سياسي وشعبي للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل**، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة مباشر، متوفر على الرابط: https://www.mubasher.aljezeera.net/news/ تم الاطلاع عليه في 29/ 09/ 2020. على 22:18.

[3] **يعلّق الدكتور بويحيى جمال على هذا التوصيف قائلا: بأن فلسطين عموما وبيت المقدس خصوصا هي قضية إسلامية وليست عربية فقط، وبأن القدس هي وقف إسلامي، لكل مسلم على وجه الأرض حق فيها، ويقع عليه واجب "شرف" الدفاع عنها ؟!**

بشأن توقيع الإمارات والبحرين إتفاقيتي تطبيع مع الكيان الصهيوني في 15 سبتمبر 2020 في البيت الأبيض برعاية أمريكية.[1]

2-دور المجتمع المدني في توجيه القرار السياسي الخارجي (الأزمة الرياضية بين الجزائر ومصر نموذجًا):

-استقراء لتأثيرات المجتمع المدني السلبية في القرار السياسي الخارجي؟!-

بعد نهاية مباراة العودة في القاهرة بنتيجة هدفين لصفر لصالح المنتخب المصري ضمن التصفيات المؤهلة لنهائيات كأس العالم 2010 بجنوب إفريقيا، تم برمجت المباراة الفاصلة بين المنتخبين في الخرطوم عاصمة السودان، خرج ملايين من الشعب الجزائري مطالبين الحكومة الجزائرية بوضع تسهيلات لتمكنهم من الانتقال إلى السودان لمتابعة اللقاء، وكان لهم ما أرادو، وذلك بإلغاء التأشيرة إلى السودان والقيام بعديد من التسهيلات من بينها تلقي رؤساء الدوائر لتعليمات من أجل منح جوازات سفر للمواطنين خلال ساعات لتمكين أكبر عدد ممكن من الجزائريين من السفر حيث بقيت مصالح جوازات السفر تشتغل ليومين كاملين إلى ما بعد منتصف الليل، وهي سابقة لم تعرفها الجزائر من قبل، وبلغ عدد الطائرات التي أقلعت من الجزائر إلى الخرطوم ما يفوق 41 طائرة بين مدنية وعسكرية.[2]

شهدت نهاية المباراة مناوشات وأعمال عنف بين أنصار الفريقين نتيجة تهويل إعلامي منها ما هو حقيقي وأكثره كان بتوجيه سياسي، وعلى إثرها تبادلت وسائل الإعلام في البلدين -خاصة من الجانب المصري- انتقادات حادّة، كما كان لهذه المباراة بعدًا سياسيًا حيث قام المصريون بتجمع كبير أمام السفارة الجزائرية بمصر مطالبين بطرد السفير الجزائري والثأر(المُفتَرض؟!) للمصريين من كل الجزائريين

---

[1] راجع في ذلك: **الرئيس الجزائري: لن نبارك ولن نشارك في الهرولة نحو التطبيع وفلسطين أم القضايا**، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/20/ تم الاطلاع عليه في: 2020/09/30. على 01:22.

[2] راجع في ذلك: **أزمة دبلوماسية جزائرية ثلاثية بين مصر والجزائر والسودان بسبب المونديال**، مقال منشور على الرابط: https://www.algeriachannel.net/2009/11/20/تم الاطلاع عليه في: 2020/09/30. على 22:11

المقيمين بمصر، كما طالب نواب البرلمان المصري بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر[1]، في سابقة بين البلدين الشقيقين[2]

[1] راجع في ذلك: **آراء جزائرية ومصرية: الأزمة التي سببتها كرة القدم**، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة BBC news : https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2009/11/091123-me-algerian-egypt-tc2 تم الاطلاع عليه في: 30/09/ 2020. على 00:41.

[2] **يعلّق الدكتور المشرف بويحيى جمال في هذا الصدد بقوله: كان لهذا التنافس الرياضي بين البلدين الشقيقين أثره البالغ في خدمة مشروع أعداء الوحدة بين الدوّل الإسلامية؛ وذلك بالعمل على تسريع وتيرة الملاسنات والتراشقات الإعلامية لتفتيت ما هو مفتت أصلاً، وتفريق ما هو مفرق بالفعل، لدرجة أن هذه الحادثة ستبقى "خَطيئة كُبرى " في سجّل البلدين اللذان جمعتهما –أوّلا– العقيدة، ثمّ أنهما –ثانيا– كانا بالأمس القريب جنبا إلى جنب في الجهاد المقدّس ضد الصهاينة.**

خلاصة الفصل

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري –جرّاء المتغيّرات الدولية– تراجعًا كبيرًا في تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة، بدايةً من "العشرية السوداء" التي زعزعت الأمن الداخلي الجزائري في صميمه طيلة فترة التسعينات، والتي في البداية كانت تبدو كأنها أزمة داخلية، لكنها أخذت بعدًا دوليًا بحتاً، ما نتج عنه تحفظ دولي كبير وحصار إقتصادي وإعلامي على الدولة الجزائرية، الأمر الذي أثّر كثيرًا على دبلوماسيتها، وجعلها تركّز على الأزمة الداخلية في محاولةٍ للتصدي لهذا الإنفلات الأمني دون أيّ دعمٍ دولي يذكر.

أثّرت مرحلة ما أحداث 11 سبتمبر 2001م تأثيراً إيجابياً على النشاط الدبلوماسي الجزائري ظاهريًا، إذ مَكَّنَتْهُ من الإنطلاق إنطلاقة جديدة، إلاّ أنّ هذا التأثير صاحبته محاذير التوجّه الدولي الجديد الذي طبعه التصوّر الأمريكي لظاهرة "الارهاب" و"للكيانات الإرهابية"، والذي لايقع بالضرورة متناغما مع التصوّر الدبلوماسي الجزائري .

كما كان للربيع العربي أيضاً تأثيرًا ملحوظًا على الدبلوماسية الجزائرية، ذلك نسبةً للموقف التي اتخذته الجزائر جراء ذلك خوفًا من إنتقال عدوى الإنتفاضات للداخل الجزائري.

أدركت الجزائر أنها أمام أزمة حقيقية جراء التراجع الكبير للنشاط الدبلوماسي، الأمر الذي لم يترك لها أي خيار سوى حتمية تفعيل مرتكزات قيام دبلوماسيتها بمختلف إتجاهاتها، من إقتصادية وبرلمانية وتلك المتعلقة بالمجتمع المدني من أجل إستعادت مكانتها الدولية، ليس هذا فحسب، لا، بل وفرض خصوصيّتها.

خـــــاتمـــة

خـــــاتمـــة

إعتمدنا في هذه المذكرة مُقاربة قانونية لواحدة من أهم المؤسسات السيادية للدولة الجزائرية، ألا وهي "مؤسسة الدبلوماسية"، من جهة الإطار النظري الذي تقوم عليه؛ بدءًا ببحث في أهم المبادئ التي ترتكز عليها، والتي وجدناها عمومًا تتطابق مع مبادئ الأمم المتحدة، والتي أقرّها الميثاق.

ترتكز أهم هذه المبادئ على حفظ الأمن والسلم الدوليين، تشجيع الحلول السلمية للنزاعات الدولية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مساعدة الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها السياسي والإقتصادي، وهي المبادئ نفسها –تقريبًا– التي أقرتها منظمات دولية أخرى سواءً ذات الطابع العالمي أو الإقليمي كحركة عدم الإنحياز، المنظمة الآفرو–آسيوية، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، الإتحاد الإفريقي وغيرها من التنظيمات والهيئات.

كما توقفنا عند أهم الممارسات العملية لمؤسسة الدبلوماسية الجزائرية، والتي اعتُبِرت محطّات مرجعية للفعل الدبلوماسي العالمي، كالوساطة بين العراق وإيران، اثيوبيا و ايريتيريا، ومؤخرًا الأزمة المالية، وإن كان هناك تدخلات أخرى كثيرة ومتعددة من بينها الوساطة بين الهند وباكستان التي كادت أن تتذر بحرب نووية.

استمر هذا المنحى الإيجابي للفعل الدبلوماسي الجزائري بشكل متصاعد إلى نهاية ثمانينات القرن الماضي –تقريبًا– قبل أن يعرف ليس تراجعًا فقط، وإنّما "سُقوطًا حُرًّا" مع بداية تسعينيات القرن الماضي بفعل الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر (النزاع المسلح الداخلي) الذي أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة، وحصار متعدد الإتجاهات على المستوى الخارجي.

توصلنا إلى أنّ هذا التلاشي في الأدوار الفاعلة لمؤسسة الدبلوماسية الجزائرية ترجع أسبابه المباشرة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار

الانتخابي (1992م)، لأسباب داخلية ليست بالضرورة مبرّرة، ثمّ لأسباب خارجية لدى بعض الدول والكيانات التي عملت على إطالة عمر الأزمة الأمنية والسياسية لتحقيق مصالح جيوسياسية وإقتصادية.

ولهذا كان على مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية أن تتكيف مع مُستجدّات الوضع الدولي الحالي الذي عرف متغيرات متسارعة حتى على مستوى الجانب الممارساتي والعملي لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، إذ برز (مبدأ التدخل) في مواجهة (مبدأ عدم التدخل)، بل أصبح هو القاعدة سواءً لأغراض إنسانية أو تحت غطاء مسؤولية الحماية، الأمر الذي مسّ كذلك (مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية)، بل حتى بقاعدة (الدفاع الشرعي)، خصوصًا لدى المقاومة المشروعة في مواجهة الإستعمار، والتي كثيرًا ما أصبحت تُوصّف بأنها "حركات إرهابية"، هذا علاوة على الإنتفاضات الإقليمية المعاصرة التي عُرفت باسم ثورات (الربيع العربي)، والتي استوجبت إعادة النظر في أهم مبدأ قامت عليه الدبلوماسية الجزائرية؛ ألا وهو مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومنه ولأغراض تفعيل أكثر لدور الدبلوماسية الجزائرية؛ إرتأينا تقديم أهم الاقتراحات التالية:

- ضرورة إعادة قراءة جديّة للمبادئ التي قامت عليها الدبلوماسية الجزائرية تقليديًا بفعل التحوّلات التي طرأت عليها على المستوى الدولي.
- ضرورة إعادة تفسير وفق رُؤية جديدة لنظرية الحياد الإيجابي، التي لطالما ركنت إليها مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية.
- ضرورة إدخال الأبعاد الاقتصادية في أي تحرك دبلوماسي جزائري؛ سواءً كان إقليميًا أو دوليًا.
- عدم إسقاط الجانب الأمني لأية قراءة جديدة للمبادئ التي ذكرناها أعلاه، أخذًا بعين الإعتبار الأمن القومي الجزائري.
- تفعيل الدبلوماسية البرلمانية والإستثمار الأمثل للفعل الجمعوي المحلي والوطني، وصياغته في شكل قرارات سيادية تترجم توجهات الرأي العام المحلي.

يُشار –ختامًا– إلى أنّ بقاء الأوضاع على حالها من شأنه أن يرهن الفعل الدبلوماسي الجزائري، ويقلّل من مصداقية هذه المؤسّسة العريقة التي حتّى على المستوى البشري كان دومًا على رأسها أرقى الكفاءات الوطنية والدولية باعتبارها أحد العوامل الرئيسية في الإرتقاء بها بين المؤسسات المنافسة لها!؟

قـــــائمة المراجـــــع

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1) البزاز سعد توفيق، النظام السياسي الجزائري وملامح التحولات الحديثة في السياسة الدولية في عهد الشادلي، السواقي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

2) العيدروس محمد حسن، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999.

3) بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، د.س.ن.

4) بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- الإيريترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004.

5) مرزاق مختار، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.

6) مهنا محمد نصر، **خلدون ناجي معروف**، تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، القاهرة، 1993.

ثانيًا: الأطروحات والمذكرات الجامعية:

أ/ أطروحة الدكتوراه:

- **بويحيى جمال**، القانون الدولي في مجابهة التّحدي الأمريكي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

ب/المذكرات الجامعية:

ب/1- مذكرات الماجستير:

1) **العايب سليم**، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

2) **باسط سميرة**، الاستراتيجية السياسية الجزائرية لمكافحة الإرهاب (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر-3-، الجزائر العاصمة، 2014.

3) **براهيمي مريم**، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

4) **بلال نورة**، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون لعام، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوقوالعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

5) بورقبة عيسى، الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: علاقات دولية وسياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بن أحمد، وهران، 2015.

6) حامدي فارس، دور الدبلوماسية البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر العاصمة، 2008.

7) حواس صباح، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر (واقع وآفاق)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2015.

8) شويخنة سهى، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2013.

9) موساوي لخضر، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر العاصمة، 2010.

ب/2- مذكرات الماستر:

1)بزاق فضيلة، لونيس ليلى، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بوتفليقة ومحمد السادس (1999-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

2)**بن أعراب بشير، قارة فاروق**، أحداث 05 أكتوبر 1988 في الجزائر(قراءة في الأسباب والنتائج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

3)**بن ظاهر نائلة**، الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

4)**بنور حورية**، أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري (دراسة حالة الهجرة الشرعية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2018.

5)**بودح سارة**، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

6)**بوديسة أحمد**، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي (2011-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015.

7)**حفيظي نبيلة**، المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز بالجزائر سبتمبر 1973 واثاره الإقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

8) **حمدية ياسين، شريفي فتحي**، دور الجزائر في حركات التحرر (الرئيس هواري بو مدين نموذجا 1965-1978)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي بونعامة، عين الدفلى، 2017.

9) **دوسن يوسف**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حاجة الأزمات الدولية (أزمة مالي نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

10) **رحموني مجيد**، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص: القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017.

11) **رحوال زينب**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي (نموذج مالي)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

12) **عبرو ميمون**، الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.

13) **عسلوج هنية،** دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة (دراسة في الأداء)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013.

14) **غموري صافية، أعراب يمينة،** الدبلوماسية الجزائرية والتعامل مع القضايا الإفريقية (دراسة حالة مالي 2012- 2016)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي زوز، 2016.

15) **قبايلي باهي،** دور الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاعات الإقليمية (الصحراء الغربية نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

16) **لكوشة عاشور، أعوينعادل،** الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل (2005-2015)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

17) **ماحور كاتية، مزازيغ صارة،** دور الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا الإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018.

ب/3-مذكرة ليسانس:

1)بوليفةمحمد، الغول علاء الدين، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

ثالثًا: المقالات الأكاديمية والإلكترونية:

أ/ المقالات الأكاديمية:

1) **أزروال يوسف،**"الدبلوماسية البرلمانية: دراسة في دور البرلمان الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة تبسة، 2017، ص.ص186-204.

2) **الشيخ عتيق،**"الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية (دراسة لمرحلة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لفترة 1988-2014)"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة بسكرة، 2015، ص.ص61-77.

3) **بن ضيف الله بلقاسم،** "حدود فعالية الوساطة الجزائرية في تسوية وحل النزاعات البيندولاتية في إفريقيا (النزاع الإثيوبي- الإيريتيري 1995-2000 نموذجا)"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018، ص.ص25-50.

4) **توري يخلف،** "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07، عدد:02، جامعة البليدة، 2018، ص.ص289-311.

5) **ثيغزة الزهرة**،"الوساطة الجزائرية في حلّ النزاعات في القارة الإفريقية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السابع،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص.ص09-28.

6) **زغوني رابح**، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح (دراسة حالة الربيع العربي)"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، الدوحة، 2016، ص..ص82-94.

7) **صايج مصطفى**، "التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، الجزائر، 2014، ص.ص09-17.

8) **قدورة عماد يوسف**،"دراسات التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة 1972-1975)»، مجلة دراسات، د.ع، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص.ص04-29.

9) **مزياني فيروز**،"الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة باتنة، 2019، ص.ص194-205.

ب/المقالات الإلكترونية:

1) **محمد دار خليل**، المجتمع المدني والضمير الجمعي العربي، مقال منشور على الموقع الالكتروني "منتدى السياسات العربية."https://www.alsiasat.com/

2) **الصهيونية رحلة إقامة دولة يهودية**، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/5/29/

3) **أكتوبر 1988: ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية**، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة:
.https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/events/2017/5/15/

4) **من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية: المرافعات الكاملة للرئيس بوتفليقة من أجل السلم**، مقال منشور على الموقع الرسمي لجريدة النصر:
https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-10-33-2014-08-23-11-15-15

5) **تنظيم داعش، سياسة واقتصاد وتحليلات معمقة بمنظور أوسع**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:https://m.dw.com/ar/

6) **معركة مقديشو الصومال: الأسباب والأحداث والأعقاب**، مقال منشور على الرابط: https://www.greelane.com/ar/

7) **الانسحاب الكبير وعودة الجنود ترجح كفة الولاية الثانية**، مقال منشور على الموقع الرسمي لجريدة اليوم السابع المصرية:
https://www.youm7.com/2020/ç/10/9968703/

8) **ما معنى "التطبيع" في الوضع الراهن في فلسطين وإسرائيل.** متوفر على الرابط:https://www/ar/zenit.org/2017/05/23/

9) **الجزائر: رفض سياسي وشعبي للتطبيع الإماراتي مع إسرائيل،** مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة مباشر، متوفر على الرابط:https://www.mubasher.aljezeera.net/news/

10) **الرئيس الجزائري: لن نبارك ولن نشارك في الهرولة نحو التطبيع وفلسطين أم القضايا،** مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة:https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/20/

11) **أزمة دبلوماسية جزائرية ثلاثية بين مصر والجزائر والسودان بسبب المونديال،** مقال منشور على الرابط: https://www.algeriachannel.net/2009/11/20/

12) **آراء جزائرية ومصرية: الأزمة التي سببتها كرة القدم**،مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة BBC news : https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2009/11/091123-me-algerian-egypt-tc2

رابعًا: النصوص القانونية:

1-الدستور:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد 76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996، ص06، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02-03، المؤرخ في 10 أفريل 2002، ج،ر،ج،ج،د،ش عدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج،رج،ج،د،ش، عدد63، الصادرة في16 نوفمبر 2008، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد14 الصادرة في 7مارس 2016.

2-ميثاق الأمم المتحدة:

- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المصادق عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيّز النفاذ في 24 أكتوبر 1945، انضمت الجزائر إليه في 08 أكتوبر 1962 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1754، (د.17)، الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 1962.

3-القوانين العضوية:

- القانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411هـ الموافق لـ 4 ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالجمعيات، ج.ر.ج.ج.د.ش،عدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990.

- القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، ج.ر.ج.ج.د.ش، عدد02، الصادرة بتاريخ 21 صفر 1433 الموافق لـ 15 جانفي 2012.

4-قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة:

- القرار رقم 1514 الصادر في 14 سبتمبر 1960 في الدورة 15، المتعلق بمنح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.https://www.un.org/ar/decolonization.shtml

خامسًا: المحاضرات:

-**بويحيى جمال**، الدليل لمقاربة دروس حقوق الإنسان، السنة الثانية لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص79. متوفر على الموقع الإلكتروني:https://www.univ-bejaia.dz

سادسًا: مواقع الأنترنت

- **الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة:** https://www.un.org

- **الموقع الالكتروني ويكيبيديا** "**Wikipédia**":https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

- **معجم المعاني الجامع (عربي-عربي)**، متوفر على الرابط: https ://www.almaany.com/

- **مختارات من المصطلحات السياسية**، متوفر على الموقع الرابط: http://moqatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/Political/s.doc_cvt.htm

- **الموقع الرسميللموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية:** https://www.politics-dz.com/

- **الموقع الرسمي لقناة الجزيرة الفضائية:** https://www.aljazeera.net

باللغة الفرنسية:

1- Articles :

1. **DAGUZAN Jean-François**, Les relations Franco-Algériennes ou la poursuite des amicales incompréhensions, Annuaire Français et relation internationales, AFR1, Volume II, Paris, 2001.

2. **_____**, La politique étrangère de l'Algérie : Le temps de l'aventure ? Revue politique étrangère, Rolume 03, Paris, 2015.

3. **FICHER Georges**, La conférence des non-alignés d'Alger, Annuaire français de droit international, Volume 19, Centre national de la recherche scientifique 1973, pp. 9-33. Article publier sur le site :
   a. https://www.persee.fr/doc/afdi_006-63085_num_19_1_2202
      .

4. **MAHIOU Ahmed**, l'Algérie et les organisations internationales, Annuaire Français de droit international, Volume 28, Centre national de la recherche scientifique, 1982, pp. 127-145. Article publié sur le site :
   https://www.persee.fr/doc/afdi_006-3085_1982_num_28_1_2485.

الفـــهـرس

شكر وتقدير	.....
إهداء	.....
قائمة بأهم المختصرات	.....
مـــــقدمـة	9-7
الفصل الأول:التأثير الإيجابي لثوابت مؤسّسة الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الدولي والإقليمي	**11**
المبحث الأول: في أهم المبادئ التي تقوم عليها مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية	12
المطلب الأول: في أهم مبادئ الأمم المتحدة التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية	13
الفرع الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ذات العلاقة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	14
أوّلاً: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	14
ثانيًا: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها	15
الفرع الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ذات العلاقة بمبدأ التعاون الدولي	17
أولًا: مبدأ التعاون الدولي في مسائل التنمية	17
ثانيًا **:** مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية	18
المطلب الثاني: *في أهم أهداف حركة عدم الانحياز التي تبنّتها الدّبلوماسية الجزائرية*	21
الفرع الأول: تأثير مسار الجزائر في حركة عدم الانحياز على مبادئها الدبلوماسية قبل مؤتمر الجزائر 1973	22
الفرع الثاني: تأثير مسار الجزائر في حركة عدم الانحياز على مبادئها الدبلوماسية بعد مؤتمر الجزائر 1973	26
المبحث الثاني: تأثير الممارسات الإيجابية لمؤسسة الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الدولي والاقليمي	30
المطلب الأول:الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران	31
الفرع الأول:الجذور التاريخية للنزاع بين العراق وإيران	32
الفرع الثاني:اتفاقية الجزائر لسنة 1975 بين العراق وإيران	33
الفرع الثالث:الوساطة الجزائرية لإنهاء الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1982	35
المطلب الثاني:الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإيريتيريا	37

الفرع الأول:جذور الصراع الإثيوبي- الإريتري	38
الفرع الثاني: نجاعة الدبلوماسية الجزائرية في وضع حدّ للنزاع الإثيوبي- الإيريتري	39
أولا: *اتفاق وقف إطلاق النار (18 جوان 2000)*	41
ثانيا: اتفاق السلام الشامل (12 ديسمبر 2000)	42
المطلب الثالث: تدخل الدبلوماسية الجزائرية لحل أزمة مالي	44
الفرع الأول:لمحة تاريخية عن النزاع المالي	45
الفرع الثاني:انعكاسات الأزمة المالية على الأمن القومي الجزائري	47
الفرع الثالث:الوساطة الجزائرية في حل أزمة مالي	48
خلاصة الفصل	54
الفصل الثاني: التأثيرات السلبية للمُتغيّرات الدولية في مجال إنحصار الفعل الدبلوماسي الخارجي الجزائري	**55**
المبحث الأول: أسباب انحصار الفعل الدبلوماسي الخارجي للجزائر	56
المطلب الأول:تأثر مؤسسة الدبلوماسية الجزائرية بمرحلة العشرية السوداء (1991-2001)	56
الفرع الأول: أسباب ظهور ظاهرة العنف المسلح في الجزائر	57
الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب	60
المطلب الثاني: تأثر الدبلوماسية الجزائرية بإفرازات أحداث 11 سبتمبر 2001	63
الفرع الأول: الدبلوماسية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	65
الفرع الثاني: التأثيرات السلبية للانتفاضات العربية على الدبلوماسية الجزائرية	68
المبحث الثاني: في ضرورة تفعيل مرتكزات قيام الدبلوماسية الجزائرية	71
المطلب الأول: تفعيل مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية	71
الفرع الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية 1999	73
الفرع الثاني: الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية بعد 1999	76
المطلب الثاني: تفعيل مبادئ الدبلوماسية البرلمانية	79
الفرع الأول: مركز البرلمان في السياسة الخارجية الجزائرية	80
الفرع الثاني: واقع الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية على الصعيد الدولي	80
المطلب الثالث: تفعيل دبلوماسية المجتمع المدني	86
الفرع الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني	87
الفرع الثاني: المجتمع المدني كشريك أساسي في اتخاذ القرارات	90
أولا: إستقراء دور المجتمع المدني في الو.م.أ في مجال الأدوار الخارجية	91

1-أثر المجتمع المدني الأمريكي على السياسة الأمريكية في إفريقيا بعد معركة مقديشو 3 أكتوبر 1993:	92
2- موقف المجتمع المدني الأمريكي والدولي من غزو للعراق	92
ثانيًا: دور المجتمع المدني الجزائري في بلورة القرارات الدبلوماسية الخارجية	93
1-رفض الجزائر لسياسة التطبيع (مساندة القضية الفلسطينية) -استقراء لتأثيرات المجتمع المدني الإيجابية في القرار السياسي الخارجي؟!-	94
1-دور المجتمع المدني في توجيه القرار السياسي الخارجي (الأزمة الرياضية بين الجزائر ومصر نموذجًا): -استقراء لتأثيرات المجتمع المدني السلبية في القرار السياسي الخارجي؟!-	95
خلاصة الفصل	97
خـــــاتمـــة	99
قـــــائمة المراجـــــع	104
كشف العناوين	118

ملخص

كان للدبلوماسية الجزائرية دورًا فعّالًا في تحقيق الإستقلال، استمر نشاطها في تحقيق نجاحات بعد الإستقلال وذلك راجع إلى المبادئ التي تقوم عليها،والمتطابقة لحدٍّ بعيد مع مختلف المواثيق الدولية، حيث كان لها الفضل الكبير في حل كثير من النزاعات الدولية، التي عرف بعضها عجزًا دوليًا، وبذلك تمكنت من فرض نفسها على الصعيد الإقليمي والدولي.

لم يكن مشوار الدبلوماسية الجزائرية يسيرًا، بالنظر إلى المُتغيرات الدولية التي أثّرت سلبيًا وبشكل كبير على نشاطها، وكان ذلك سببًا في تراجع وانحصار الفعل الدبلوماسي الخارجي الجزائري، الأمر الذي جعل الجزائر أمام حتمية تفعيل مرتكزات قيام مؤسّستها الدبلوماسية بهدف استرجاع مكانتها دوليًا.

كلمات مفاتيحية:

–الدبلوماسية الجزائرية الخارجية. –المؤسسات الدبلوماسية الجزائرية. –المسار الدبلوماسي الجزائري. –مكافأة دبلوماسية جزائرية.–دور الدبلوماسية الجزائرية.

–الدبلوماسية البرلمانية

Abstract:

Algerian diplomacy played an effective role in achieving independence, so it continued to enjoy success after independence, referring to the principles on which the Algerian diplomatic institution is based which are entirely conforms to various international conventions, because it has been able to resolve many international disputes, some of which have experienced international ineffectiveness, and thus it has succeeded at the regional and international levels.

The Algerian diplomatic process has not been easy, given the international changes that have negatively and strongly affected its activity, and this is the reason for the withdrawal and decline of Algerian foreign diplomatic action, which has forced Algeria to reactivate the basic foundations of its diplomatic institution in order to regain its international status.

Keywords:

-Algerian foreign diplomacy. -Algerian diplomatic institutions. -Foreign diplomatic Algerian. -Algerian diplomatic process. -The role of Algerian diplomacy. -Parliamentary diplomacy